الاقتصادي

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1816)السنة السابعة -الثلاثاء (8) حزيران 2010

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

تحرير نظم الاستثمار الاجنبي وفاعلية الحوافز في جذب الاستثمارات الى العراق

6

طبيعة آليات تحوّل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق

7

نسب فقر خطيرة في بلد يملك ثالث أكبر إحتياطي نفطي في العالم!

الاقتصادي | العدد (1816) السنة السابعة - الثلاثاء (8) حزيران 2010

مستثمرون: السوق العراقية واعدة وجاذبة للاستثمار

بغداد / المدى الاقتصادي - رويترز

يتطلع كثير من المستثمرين العرب والاجانب الى دخول المنافسة في سوق العمل العراقي بعد التوجه الاستثماري الذي أعلنت عنه الحكومة خلال النصف الثاني من العام الماضي والنصف والربع الاول من العام الحالي .

ووصف المستثمرون هذه السوق بأنها سوق واعدة فيها من عناصر الجذب الاستثماري مالم تمتلكه مثيلاتها الاخريات .

و يراهن عدد قليل من مديري الصناديق يتحلون بالجرأة على إعادة اعمار العراق الذي مزقته الحرب لدخول سوق تقدر قيمتها بمليارات الدولارات.

ويبحثون عن صناديق تحوط ومستثمرين كبار وصناديق معاشات كمستثمرين محتملين مستعدين للتغاضي عن التقلب في مقابل ايرادات في خانة العشرات في العراق.

وقال ايريك لو بلان المدير التشغيلي في شركة ميرشانت بريدج الاستثمارية: "نعتقد بشدة ان البورصة العراقية رهان رابح."

وفي الشهر الماضي دشنت الشركة صندوق (ميزوبوتاميا) الذي يركز على العراق ويهدف الى جمع خمسة ملايين دولار بصورة مبدئية و٥٠ مليونا في الاجل الطويل، وحتى الان لم يجتذب الصندوق إلا مستثمرين من الشرق الاوسط لكنه يأمل في أن يتبعهم مستثمرون غربيون .

وتقدر قيمة البورصة العراقية بنحو ٢,٥ مليار دولار وأدرج فيها ٩٠ سهما تقريبا لم يعبأ المستثمرون الاجانب تقريبا بضمها الى محافظهم، ومن بين الاسهم القيادية في البورصة العراقية أسهم مصرف الشمال ومصرف الائتمان العراقي.

وأدت الانتخابات غير الحاسمة الى تزايد التوترات السياسية في العراق إذ لا يلوح في الافق تشكيل حكومة جديدة بعد ثلاثة اشهر من الانتخابات.

وما يزال العراق معزولا بصورة كبيرة عن أسواق المال العالمية فحتى وقت قريب كانت الوسيلة الوحيدة أمام البنوك المحلية لتحويل الاموال للخارج هي نقلها في حقائب، لكن من المتوقع أن تعزز استثمارات كبيرة من مجموعات مثل اكسون موبيل ورويال داتش شل لتطوير حقول نفط بكر طاقة انتاج النفط وتحقق قدرا من الرخاء وتعزز الاستهلاك.

ومن المقرر ايضا أن تمول الحكومة مد شبكة قطارات أنفاق في أنحاء بغداد بقيمة ثلاثة مليارات دولار لتعزيز البنية التحتية المتهالكة بعد سنوات من الحرب ونقص الاستثمارات.

وبرغم ذلك ما تزال المخاطر قائمة ويحذر مديرو صناديق الاستثمار من انه في هذا الرهان ذي المخاطر والمكاسب العالية فان خسارة مبالغ ضخمة من المال أمر وارد.

وقال جوان كام المسؤول في شركة اف.ام.جي التي تدير نحو ٢٠٠ مليون دولار عبر عشرة صناديق: "نقول للجميع .. ضع ما بين واحد وثلاثة في المئة من أصولك واشطبها في الحال كخسارة اجمالية ثم ابحث عنها خلال ثلاث الى خمس سنوات."

وأضاف: أن صندوق الفرص الخاصة الذي يديره وحجمه خمسة ملايين دولار يستثمر الان في العراق فقط ويجمع أموالا لزيادة أصوله الى ما بين عشرة و١٥ مليونا. ويقول لو بلان: "العراق مجال للأجل الطويل .. الحد الادنى لافق الاستثمار سنة واحدة في الأقل."

ومع ذلك يقول بيورن انجلاند مؤسس شركة ادارة الصناديق جودفيج انه بينما ستتحقق التنمية الاقتصادية ببطء فان المخاطر الناجمة "أقل من المتصور الامر الذي يزيد من احتمالات تحقيق عائد جيد للغاية لهذه المخاطرة".

مصدر حكومي: خصخصة الاقتصاد لن تكون وفقاً لشروط البنك الدولي

بغداد / السومرية نيوز

أعلنت الحكومة المنتهية ولايتها أن هناك توجهاً لخصخصة الاقتصاد العراقي لكن ليس بالطريقة التي يطلبها البنك الدولي من العراق، وتنصف العاملين في القطاع العام الذين يزيد عددهم على نصف مليون، فيما أكد وجود رؤية ستراتيجية للتكامل الاقتصادي مع جميع دول المنطقة.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ لـ(السومرية نيوز) أن "العراق لديه الرغبة والتوجه لخصخصة اقتصاده والانتقال به إلى اقتصاد السوق لكن ليس بالطريقة التي يطلبها البنك الدولي"، مبينا أن "لدى الحكومة العراقية رؤية غير متعجلة عليها لخصخصة الاقتصاد العراقي بشكل يمنع حدوث أي إضرار كبيرة".

وكان البنك الدولي طالب العراق خلال الأعوام الماضية خلال المفاوضات التي جرت بين الطرفين لإلغاء الديون العراقية وإعطاء قروض ميسرة للعراق لدعم بعض المشاريع الاقتصادية بإلغاء البطاقة التموينية وتقليص التضخم وإجراء إصلاحات اقتصادية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي، وبيع مصانع القطاع العام إلى القطاع الخاص بسبب عجزها عن تطوير إمكاناتها لتعرضها لعمليات نهب واسعة فضلا عن ارتفاع تكاليف إنتاجها مقارنة بالمستورد وتشكيلها عبئا كبيراً على الموازنة العامة للدولة العراقية. وأوضح الدباغ: أن "الدولة العراقية تريد في أي توجه لخصخصة الاقتصاد العراقي عدم التأثير على حقوق أكثر من نصف مليون موظف في مؤسسات الدولة العراقية قد يتأثرون بهذه العملية"، مشيرا إلى أن "الحكومة لا تريد أن تدمر حياتهم من خلال خصخصة مؤسسات الدولة".

وقدمت الحكومة في الخامس والعشرين من شهر نيسان الماضي بالتعاون مع خبراء من الأمم المتحدة مشروعا للإصلاح الاقتصادي يتضمن إعادة هيكلية الاقتصاد العراقي وفقا لمقتضيات التحول من الاقتصاد العام المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الخاص بما يضمن توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي باعتماده آلية السوق الحر وتنظيم جهاز الأسعار والتجارة الخارجية والداخلية".

وأشار الدباغ إلى أن "الحكومة المقبلة ستأخذ المبادرة المقترحة لخصخصة الاقتصاد العراقي وانتشال القطاع العام العراقي من الحالة التي يعيش فيها"، مشيرا إلى أنه بالرغم من عدم تأثير الأزمة المالية على العراق إلا انه مطالب بتحديد رؤية اقتصادية تجاه ما يحدث في العالم من أزمات مالية".

وكان رئيس بعثة الأمم المتحدة آد ميلكرت قد حذر في تقرير قدمه لمجلس الأمن الدولي في الخامس والعشرين من شهر آيار المنصرم من إمكانية تقويض المكاسب التي تحققت على صعيد تعزيز الديمقراطية في العراق في حال لم يتغير الوضع الاقتصادي الحالي، داعيا جميع الأطراف إلى التركيز على تقاسم الإيرادات النفطية في جميع أنحاء العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان العراق وكركوك واتخاذ الخطوات الكافية بهذا الخصوص لحل مشاكل البلاد الاقتصادية".

وذكر المتحدث باسم الحكومة العراقية أن "العراق لديه رؤية ستراتيجية شاملة للمستقبل الاقتصادي للمنطقة من أجل التكامل الاقتصادي بين دولها، ونزع بذور الخلافات السياسية بينها"، مشددا على

أن "هذه الستراتيجية ستوفر فرصا هائلة لدول المنطقة لكي تتكامل اقتصادياتها مع العراق".

وشهد شهر آيار المنصرم توقيع اتفاقية بين وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وقعت مع الأمم المتحدة، لتعزيز التنمية وتقديم الخدمات والنمو الاقتصادي والتي ستسهم في بناء الدولة العراقية عبر خمسة مجالات رئيسة، هي النمو الاقتصادي الشامل وإدارة البيئة وتعزيز الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان وضمان حصول أفراد المجتمع العراقي على خدمات أساسية والاستفادة من القدرات البشرية".

وكان صندوق النقد الدولي قد طالب الحكومة العراقية خلال السنوات الماضية بتحرير قطاعات معينة في الاقتصاد من تدخل الدولة من خلال سحب الدعم المخصص للصناعيين والمزارعين، وخفض الدعم الحالي للمشتقات النفطية، وبلغت احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية في الوقت الحاضر نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٤٢ مليار دولار، حيث كانت ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، بعد ارتفاع أسعار النفط عالميا.

يذكر إن الصندوق الدولي قد عبر عن تقديره للإصلاحات الاقتصادية في العراق، والمتضمنة تعزيز البنك المركزي وإعادة هيكلة مصرفين كبيرين للقطاع العام والحد من التضخم الذي بلغ أكثر من ٥٠٪ عام ٢٠٠٦، كما اعتبر أن تسديد العراق لمستحقاته التي كانت مجدولة في العام ٢٠٠٩ يعكس نجاح بغداد في إصلاح سياساتها المالية واستغلال الموارد المالية الكبيرة التي تجنيها من ارتفاع أسعار النفط.

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

عاودت عقود النفط الآجلة الظهور إلى السطح خلال شهر آيار الماضي كلاعب أساسي لقراءة وتحليل اتجاهات الأسواق ومدى استقرارها وانسجامها مع أساسيات العرض والطلب، وذلك بعد حالة الاستقرار النسبي من حيث قوة التأثير التي سجلتها منذ بداية العام الحالي لصالح متغيرات مالية واقتصادية أخرى استحوذت على أهمية نسبية اكبر من حيث التأثيرات على مجريات أسواق النفط نظرا لقوة ترابطها مع وتيرة النشاط على العقود الآجلة وبين الحالة العامة التي تعكسها اقتصاديات دول العالم وبشكل خاص الصناعية منها.

تقرير: عقود النفط الآجلة تظهر تجاوباً أكبر إزاء التطورات الاقتصادية المستجدة

واشار تقرير للطاقة اصدرته شركة نفط الهلال الى ان التراجع الذي سجلته عقود النفط الآجلة يأتي كنتيجة مباشرة لارتفاع حساسيتها للمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية وحالة عدم اليقين التي تظهرها مؤشرات الانتعاش العالمي التي جاءت في مقدمتها الضغوط الاقتصادية المستمرة التي تحيط باقتصاديات منطقة اليورو ومدى تأثير ذلك في الطلب على النفط والطاقة في المستقبل وإمكانية اتساع أزمة ديون أوروبا إلى دول أخرى وما يتبع ذلك من ضرر فادح محتمل بنمو الاقتصاد العالمي. ولفت التقرير الى انه جاء الارتفاع المسجل على المخزون الأمريكي من النفط الخام ليضغط أيضا على عقود النفط الآجلة نحو مزيد من الانخفاض، ذلك أن بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عكست زيادة في المخزون أكثر بقليل مما كان متوقعا قبل نشرها، ويتضاعف تأثير مستوى المخزون الخام من النفط في ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي، فيما تلعب البيانات الخاصة بالمخزون دور المحدد والموجه لما ستكون عليه أسعار العقود الآجلة حاليا ويزداد دورها وينخفض تبعا للمتغيرات المحيطة بالإنتاج والاستثمارات وأمن الإمدادات والظروف المناخية.

وربط التقرير المتغيرات الخاصة بحركة الصعود والهبوط التي سجلها سعر صرف الدولار الأمريكي وحركة الانتعاش التي سجلتها البورصات العالمية بانتعاش العقود الآجلة من جديد مشيراً الى ان ذلك عزز حالة التفاؤل المتعلقة بفرص انتعاش الاقتصاد العالمي، فيما عاودت أسعار العقود الآجلة انخفاضها انسجاما مع الأنباء الصادرة عن وكالة التصنيف الائتماني (فيتش) التي خفضت تقديرها الائتماني لإسبانيا، حيث ساهمت عمليات تصفية المراكز في تعزيز موجة الهبوط بشكل اكبر مع استمرار الضغوط لدى منطقة اليورو.

من جهة أخرى جاءت نتائج المسح الذي قامت به وكالة رويترز والذي اظهر ارتفاعا على إمدادات المعروض من النفط الخام في آيار الماضي إلى أعلى مستوياته منذ ١٧ شهرا بمزيد من الضغط على الأسعار بشكل عام وأسعار العقود الآجلة بشكل خاص، ذلك أن النتائج تفيد بأن مستويات إنتاج أوبك وصلت خلال آيار إلى ٢٦,٩ مليون برميل يوميا في المتوسط ما يعني أن الإمدادات ارتفعت بنحو ٢,٠٦ مليون برميل يوميا عن مستواها منذ بداية العام الحالي وهذا يدعم إمكانية عدم إجراء تعديل لزيادة الإنتاج من قبل أوبك في المنظور القريب تبعا لحجم المعروض ولدعم الأسعار الحالية لتبقى ضمن حدودها المقبولة لجميع الأطراف بين ٧٠ و ٨٠ دولاراً للبرميل.

وتعكس المتغيرات أعلاه مزيدا من التعقيد على المعادلة النفطية وتداخلاتها مع جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية لدى الدول كافة حيث لم تعد أسواق النفط بحاجة إلى حزمة من المتغيرات لتعديل مسارها أثناء مرورها بدورة الاقتصاد الطبيعية حيث يلاحظ أن أيا من المتغيرات سابقة الذكر كفيلة بتغير اتجاه الأسواق نظرا لعدم وصول الأسواق المحلية والإقليمية والدولية سواء كانت أسواق النفط أم أسواق المال إلى مرحلة التعافي الكامل التي تمكنها مقاومة حالات التراجع المستجدة.

وفي ما يخص أهم الاحداث في قطاع الطاقة في منطقة الخليج العربي الاسبوع الماضي أجملها التقرير على وفق المؤشرات التالية :

ففي الامارات تقترب إحدى الشركات التابعة لشركة كوزمو أويل من انجاز اتفاق لمد فترة امتياز بواقع ٣٠ عاما لحصصها في ثلاثة حقول نفط في أبوظبي والحصول على منطقة امتياز جديدة في الإمارة. وبدأت كوزمو التي تمتلك حكومة أبوظبي خمس أسهمها تعزيز جهودها لتدبير إنتاج مستقر من النفط الخام في ظل خطط اليابان الهادفة لإنتاج ٤٠٪ من احتياجاتها النفطية من حقول مملوكة لشركات يابانية بحلول ٢٠٣٠، حيث من المنتظر أن يكون العقد الجديد البالغ أجله ٣٠ عاما الذي يجري التفاوض بشأنه مع المجلس الأعلى للبترول في أبوظبي ساريا بدءاً من السادس من كانون الأول ٢٠١٢ ومن المرجح أن تحصل "شركة أبوظبي للنفط المحدودة" التابعة لكوزمو على منطقة امتياز إضافية تقع بالقرب من الحقول القائمة.

وأعلنت شركة أبوظبي لتكرير النفط "تكرير" عن ترسية عقد الأعمال الهندسية والإنشائية والتوريدات لمشروع إنتاج الزيوت الأساسية عالية الجودة "المجموعة الثالثة " لشركة هايونداي إنجينيرنج بقيمة ٤٦٣ مليون دولار في مصفاة الرويس. ويشمل المشروع إنشاء وحدات إنتاج الزيوت الأساسية بطاقة إنتاجية قدرها ٥٠٠ ألف طن سنوياً من المجموعة الثالثة بالإضافة إلى ١٠٠ ألف طن سنوياً من المجموعة الثانية والتي تشمل وحدة الفصل الأولى ووحدة الأسمرة الهيدروجينية ووحدة فصل المنتج إضافة إلى تعديلات لوحدة التكسير الهيدروجيني الحالية وإنشاء خزانات وخطوط أنابيب إلى ميناء التصدير في مصفاة الرويس.

وفي الكويت قامت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية بتأسيس الشركة المتحدة للبتروكيماويات بهدف بناء مصنعين للبتروكيماويات بتكلفة ٧٠٠ ملون دولار، وتمتلك القرين حصة قدرها ٩٠ بالمئة في المشروع المشترك بينما تحوز شركة الصناعات المتحدة النسبة الباقية البالغة عشرة بالمئة، وسيكون المصنعان أول مصنعين من نوعهما في البلاد لانتاج حمض الترفثاليك وتريفثالات البولي ايثيلين اللذين سيستخدمان في الاساس لتصنيع عبوات المياه البلاستيكية وتغليف المواد الغذائية، ولم توضح الشركة الموعد المتوقع لبناء المصنعين.

من جهتها تعتزم الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) توقيع عقد مع شركة نفط الجنوب العراقية بقيمة ١,١٦ مليون دولار، ويتضمن العقد قيام شركة نابيسكو بعمليات التحفيز الخاصة بـ٢٠ بئرا في جنوب العراق، حيث تعتزم الشركة الانتهاء من هذه العملية خلال ثلاثة اشهر من توقيع العقد. وتختص نابيسكو بصنع وانتاج وتصدير وبيع وتخزين بطانات الابار وانابيب الانتاج والحفر ورؤوس الابار وجميع المواد اللازمة لعمليات الحفر والانتاج وكذلك تقدم الشركة الخدمات البيئية المتكاملة اضافة الى تقديم الاستشارات والتدريب الفني والمهني.

وفي البحرين توقعت مصادر في وزارة شؤون النفط والغاز والهيئة الوطنية للنفط والغاز البحرينية أن تبدأ مرحلة التصاميم الهندسية لخط الأنابيب الجديد بين البحرين والمملكة العربية السعودية العام المقبل بتكلفة تبلغ نحو ٣٥٠ مليون دولار، كما يتوقع أن يتم الاتفاق على مسار الخط الذي ستبلغ طاقته الاستيعابية ٣٥٠ ألف برميل يومياً، من قبل الجهات المختصة في البحرين والسعودية قبل نهاية العام الجاري، على أن تبدأ مرحلة التصميم الهندسي بعد ذلك مباشرة.

يذكر أن التصاميم الهندسية تستغرق بين ٦ أشهر إلى سنة واحدة، وقد تبدأ في العام ٢٠١١ تقريباً، وسيتم بعدها تحديد كلفة الخط بشكل دقيق. بعد اكتمال التصاميم الهندسية، ستبدأ عملية الإنشاء التي تستغرق نحو عامين. وتبلغ الطاقة الاستيعابية للخط الجديد ٣٥٠ ألف برميل يومياً من النفط، بدلاً من ٢٣٠ ألف برميل في الوقت الحاضر؛ ما يعني أن البحرين ستزيد من استيرادها من النفط الخام السعودي إلى نحو ٣٥٠ ألف برميل يومياً عند اكتمال خط الأنابيب، وسيتم تصفيته في المصفاة الوحيدة في المملكة، وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية للمصفاة. من ناحية ثانية تم تدشين مشروع وحدة إزالة الكبريت من غازات المصفاة وذلك بمصفاة التكرير بشركة نفط البحرين "بابكو". يذكر أن الهدف من مشروع وحدة إزالة الكبريت من غازات المصفاة هو مواصلة تعزيز نوعية الهواء الجوي المحيط باستخدام أحدث التقنيات لإزالة الكبريت من الغازات المنبعثة جراء عمليات المصفاة وإزالة الملوثات الناجمة عن عمليات التكرير من المياه.

وفي سلطنة عمان وقع عقدان لإنشاء محطتي كهرباء ذات دورة مركبة تعملان بالغاز الطبيعي على مجموعة جي.دي.اف سويز الفرنسية، حيث ستدخل الشركة مفاوضات حصرية مع عمان لعقدي البركة ٣ وصحار ٢. وتبلغ الطاقة الانتاجية لكل منهما ٧٥٠ ميكاوات بإجمالي ١٥٠٠ ميكاوات أو ما يعادل الطاقة الكهربائية التي يولدها مفاعل نووي مثل اي.بي.ار.

كما تم افتتاح حقل مبروك النفطي خلال الاسبوع الماضي الذي تم ربطه بخط الإنتاج في أقل من عامين من دون إصابات مضيعة للوقت وبدأ حقل مبروك بالفعل في المساهمة بقدر كبير في معدلات إنتاج النفط اليومي في السلطنة، وقد اشتمل مشروع تطوير حقل مبروك على بناء محطة إنتاج رئيسة جديدة مع نظام تجميع وملحق بها وكذلك حفر ٧٦ بئراً جديدة، كما اشتمل المشروع على تركيب ثلاثة أجهزة ضغط قوية قادرة على إرسال الغاز الطبيعي المنتج من الحقل إلى محطة سيح رول لمعالجة الغاز حيث يدخل في نظام الغاز الحكومي. ويمكن للمحطة الجديدة أن تعالج ٦٣ ألف برميل يومياً من السوائل الكلية (النفط والمياه) و٢,٥ مليون متر مكعب قياسي يومياً من الغاز.

وفي العراق كشفت شركة توتال الفرنسية التي تشارك في تطوير حقل الحلفاية النفطي أن إنتاج الحقل سيصل إلى ٥٣٥ ألف برميل يوميا بحلول ٢٠١٦ من ثلاثة الاف برميل يوميا حاليا، ووقع العراق في وقت سابق من العام الحالي عقدا نهائيا لتطوير الحقل مع مؤسسة البترول الوطنية الصينية (سي.ان.بي.سي) وتوتال وبتروناس الحكومية الماليزية، وتبلغ حصة توتال ١٨,٧٥ في المئة في الكونسورتيوم.

وفي قطر أعلنت شركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات) عن استلامها ناقلة عامرة وهي ناقلة أخرى من أكبر ناقلات الغاز الطبيعي المسال وأكثرها تقدماً من طراز كيوماكس إلى شركة ناقلات وذلك في حوض بناء السفن التابع لشركة سامسونج للصناعات الثقيلة المحدودة في جزيرة جيوجي، كما تم تأجير عامرة إلى شركة قطر للغاز المسال المحدودة (٤) والمعروفة باسم قطر غاز٤ بموجب عقد طويل الأجل. وتمتلك شركة ناقلات عامرة (التي تبلغ حمولتها ٢٦٦،٠٠٠ متر مكعب)، ستستخدم هذه الناقلة في شحن الغاز الطبيعي المسال الذي تنتجه قطر غاز٤، إلى أسواق تتمركز بشكل رئيسي ي أمريكا الشمالية والصين ودبي.

من جهتها أعلنت شركة راس غاز المحدودة (رأس غاز) عن قيامها وخلال شهر آيار الماضي بتحميل شحنة مبيعات فورية من الغاز الطبيعي المسال على الناقلة (إكزاليبور) التي تمتلكها شركة إكسيليريت غاز ماركتنغ إل بي، وذلك بميناء راس لفان في شمال قطر. وتمثل أول عملية تصدير للغاز الطبيعي المسال القطري إلى الأرجنتين، وتتجه هذه الشحنة إلى مرفق إينارسا بمحطة باهيا بلانكا غازبورت للغاز الطبيعي المسال.

وفي السعودية أبرمت شركة (أرامكو) اتفاقية مع شركة (جنرال إلكتريك GE) يتم من خلالها وضع إطار عمل طويل الأمد لتقوم شركة (جنرال إلكتريك) بتوريد آليات توربينية وخدمات يمكن استخدامها في جميع مشاريع (أرامكو السعودية) الجديدة في مجال إنتاج النفط والغاز.

الاقتصادي | العدد (1816) السنة السابعة - الثلاثاء (8) حزيران 2010

طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ×

د. فلاح حسن ثويني

الجزء الأول

ان طبيعة العلاقة (التناقض Conflict والتكامل Integration) بين السياسات الاقتصادية عموما , والسياسات المالية والنقدية على وجه الخصوص ليست وليدة سنوات او عقود حالية، فضلا عن أنها لا تنحصر في اقتصاد بلد معين من دون غيره، ويكاد يجمع الاقتصاديون على أن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية، هي علاقة جدلية فيها من عدم التوافق والتعارض الكثير، وأيضا من التكامل والتنسيق الكثير، ولكن كلما كانت عناصر التناقض والتعارض اكبر من عناصر التكامل والتنسيق سيؤدي ذلك حتماً إلى تكاليف كبيرة يتحملها الاقتصاد والمجتمع تتمثل في الهدر في الموارد المالية والحقيقية، وبالعكس ستتجه هذه التكاليف إلى الانخفاض كلما كانت عوامل الالتقاء والتوافق اكبر، وعوامل الخلاف والتباعد اقل.

إن الخلاف بين الماليين والنقديين عموما لا يتركز على أن لكل منهما أدواته ووسائله التي تختلف عن الآخر، بل أن جوهر الخلاف يتمثل في الأهداف التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها ضمن مهامه وسلطاته.

وفي العراق حتى عام ٢٠٠٣ كانت السياسة النقدية توُصف بالسياسة (الذيلية) Tailing و(المسايرة) subservient و(التكييفية) Accommodating للسياسة المالية، أي أنها تتبع وتساير وتتكيف مع الاتجاهات العامة للسياسة المالية التوسعية، لكي تواكب وضع الاقتصاد العراقي الذي اتسم باختلال هيكلي في الأغلب إن لم يكن جميع قطاعاته، ولكن بعد التغيير السياسي والاقتصادي في العراق في عام ٢٠٠٣، ظهرت سمات أخرى لطبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية تركزت في المهام والأهداف لكل من السياستين وصلت في بعض الأحيان إلى التناقض والتعارض وما يترتب على ذلك من خسائر في الموارد الاقتصادية قد يكون العراق في أمّس الحاجة لها لبناء وأعمار البنية الاقتصادية المدمرة.

تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية بصورة عامة مع الإشارة إلى أن العراق بعد التحول السياسي والاقتصادي الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣، من خلال تحديد مهام وأهداف كل من السياستين، وآثار هذه العلاقة على الفعاليات الاقتصادية.

أولاً: أوجه الاختلاف والتعارض بين الماليين والنقديين

ابتداءً تشير السياسة المالية الى جميع الإجراءات التي تتخذها السلطات المالية (وزارة المالية) في ما يتعلق بنفقات الدولة ومصادر تمويل هذا الأنفاق، أي الإيرادات العامة.

أما السياسة النقدية فهي الإجراءات التي تتولى مسؤوليتها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي والتي ترتبط بشؤون النقد والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

قد يحدث التعارض والتناقض بين مختلف السياسات الاقتصادية، ولكن يبقى تعارض السياستين المالية والنقدية يحظى بالاهتمام الأوسع، لأنه تعارض بين السياسة الصانعة للنقد (السياسة النقدية)، وبين السياسة المنفقة للنقد (السياسة المالية)، وهذا الخلاف يترتب عليه اثار مالية ونقدية متبادلة قد تتسبب بانحراف السياسة الاقتصادية العامة إلى مراحل خطيرة في حالة عدم تدنية عوامل التعارض إلى مستويات مقبولة أو مناسبة(×)، وعموماً فان من بين صور أو أشكال التعارض التي يدور الجدل بشأنها بين السياستين تتمثل في:

١- يركز الماليون في دفاعهم عن فاعلية سياستهم المالية، وهجومهم على النقديين لإثبات دور السياسة النقدية الثانوي، على أن السياسة النقدية بحاجة مستمرة ودائمة إلى تعديل مكونات عرض النقد بين فترة وأخرى حسب وضع الجهاز المصرفي وظهور أدوات مالية مختلفة، ويرد النقديون دفاعا عن سياستهم النقدية والنيل من السياسة المالية بعدم فاعليتها من خلال عنصر التأخير الزمني Time Lage الذي يُفقد أدوات السياسة المالية إمكانية المواجهة ومن ثم معالجة التقلبات الاقتصادية، إذ تحتاج إلى وقت أطول نسبيا لإجراء المناقشات والتشريعات الملائمة في البرلمان ومن ثم تنفيذها مما يفقد السياسة المالية سرعة التحرك لتحقيق التغييرات المطلوبة.

٢- إن الماليين يؤكدون على أن دور النقود في النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يكون محايداً فالتغيرات التي تحصل في عرض النقد تؤدي إلى تغيرات في الأسعار والدخل والأجور والتشغيل، بينما يرى النقديون أن الآثار غير الحيادية للنقود تكون مؤقتة، وان ضبط تدفق النقود سيسهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

٣- يختلف الماليون والنقديون بشأن تحديد المدى الزمني الذي تتحقق من خلاله آثار التغيرات في عرض النقد على المستوى العام للأسعار، إذ يرى النقديون أن هذا التأثير يكون في الأجل الطويل فقط، بينما يرى الماليون انه طالما أن التضخم يعد ظاهرة نقدية وفي الأجل الطويل فان ذلك يعني أن أي تغير في المعروض النقدي لا يمكن أن يؤثر في المتغيرات الحقيقية وبالتالي فان ذلك يثبت عدم فاعلية السياسة النقدية في هذه الحالة.

٤- تتعارض الآراء بشأن ما يعرف بالتقييسIndexation (ربط الإنفاق العام بالأرقام القياسية للأسعار) إذ يرى أنصار السياسة المالية عدم فعالية إجراءات خفض الأسعار الاسمية عن طريق الدعم أو تخفيض الضرائب في وقف جنوح الأسعار نحو الارتفاع ومنع زيادة كمية النقود من إحداث التضخم، حيث يؤدي التقييس من وجهة نظر الماليين إلى عدم الاستقرار وقد يولد التضخم الجامح Hyperinflation، بينما يرى مؤيدو السياسة النقدية بان عملية التقييس ستسهم في الحد من التوقعات التضخمية التي تنعكس على رفع معدلات الأجور الحقيقية غير التضخمية.

٥- أما التضخم فان الماليين يعتقدون انه يعتمد بالأساس على تكلفة العمل والعوامل الأخرى المؤثرة في الأرباح التي يحققها المنظمون، أي أنهم يفسرون التضخم من جانب الكلفة، ويتم معالجة التضخم عن طريق مراقبة الأجور والأسعار، أما النقديون فأنهم يرون بان التضخم ينجم من خلال جانب الطلب والمعروض النقدي . كذلك فان النقديين يؤكدون على أن الإجراءات المناسبة لمعالجة التضخم طالما هو ظاهرة نقدية فلابد ان يكون علاجها باستخدام الأدوات النقدية، وينتقدون في الوقت نفسه وجهة

يركز الماليون في دفاعهم عن فاعلية سياستهم المالية، وهجومهم على النقديين لإثبات دور السياسة النقدية الثانوي، على أن السياسة النقدية بحاجة مستمرة ودائمة إلى تعديل مكونات عرض النقد بين فترة وأخرى حسب وضع الجهاز المصرفي وظهور أدوات مالية مختلفة

النظر المالية في المعالجة لأنها تضر بالنشاط الاقتصادي عندما يتم اللجوء إلى استخدام وسائل اقل كفاءة في زيادة الأجور والأسعار .

٦- ان الماليين يؤكدون على أن البطالة هي ليس بطالة اختيارية كما يفترض النقديون، بل توجد البطالة الإجبارية التي يجب معالجتها باستخدام الأساليب المالية والنقدية، وانه حتى في ظل وجود البطالة الاختيارية فان الأدوات النقدية لا تستطيع لوحدها أن تتعامل معها بنفس الكفاءة التي يتم التعامل بها من قبل السياسة المالية،

ويتركز جزء كبير من الخلاف بين الماليين والنقديين في موضوع البطالة بشأن الأجور النقدية والبطالة الإجبارية إذ يرى النقديون أن حدوث البطالة يعود إلى عدم اكتمال سوق العمل وليس إلى عدم كفاية الطلب على العمل، أي أن سوق العمل لا يوفر للباحثين عن العمل المعلومات الكافية، وعليه فالنقديون يرون أن المخَرج من البطالة وزيادة معدلات التشغيل خصوصاً في الأجل القصير هو تكييف قوة العمل بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تستجد مثل التغيرات التكنولوجية والطلب على المنتجات أو درجة مهارة العاملين أو تغير الموقع الجغرافي.

٧- ان الماليين يعزون سبب حدوث الدورات الاقتصادية إلى تغيرات في الطلب على الاستثمار، فحدوث الركود الاقتصادي والبطالة يرجع إلى تدني الطلب على الاستثمار بسبب التوقعات المتشائمة التي تسود الاقتصاد، بينما تقود التوقعات المتفائلة إلى حدوث التضخم، وعليه فان تحديد مقدار المعروض النقدي اللازم لتفعيل النشاط الاقتصادي المحلي يعتمد على هذه التوقعات وعلى مستوى الطلب الاستثماري، وان سمة عدم الاستقرار من وجهة نظر الماليين ترجع إلى التصرفات النقدية للمشروعات الاقتصادية الخاصة، أيضا يرى الماليون أن مقدار العرض النقدي المناسب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتمد في تحديده على سعر الفائدة.

أما رؤية النقديين فهي أن الاستخدام غير السليم للسياسات الاقتصادية العامة هو السبب الرئيس في عدم الاستقرار الاقتصادي وليس التغيرات في الإنفاق الفردي، إذ أن ما يحدث من تغيرات في الإنفاق الخاص يرجع إلى تصرفات الحكومة غير الرشيدة، وخصوصا السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق العام وتصرفات الهيئات العامة وما يترتب عليها من تغيرات في الائتمان والسياسة المالية .

٨- ينظر الماليون إلى عرض النقد باعتباره متغيرا تابعا ويؤكدون على ان هذا لا يقلل من أهمية تأثير المعروض النقدي على الدخل، بيمنا يختلف النقديون مع الماليين في هذا الشأن حيث يوضح النقديون ان أي متغير تستطيع السلطات الاقتصادية التحكم فيه فهو متغير مستقل، وبما ان عرض النقد خاضع لرقابة السياسة النقدية فانه يُعد متغيراً مستقلاً وأيضا يعترف النقديون بان السياسات النقدية قد يتقلص تأثيرها في الحالات غير الاعتيادية كالحروب على سبيل المثال.

٩- ان أنصار السياسة المالية يعزون أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات إلى تدني الطلب على الاستثمار المحلي نتيجة عدم التأكد، على اثر إفلاس عدد كبير من المؤسسات المالية والمصرفية التي ولدت آثاراً انكماشية كبيرة على الدخل والتشغيل، أما النقديون فهم يرجعون أسباب حدوث الأزمة إلى عوامل نقدية وليس مالية تتمثل في انخفاض القاعدة النقدية وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني وارتفاع الطلب على النقود لأغراض الاحتياط.

١٠- يرى الماليون ان الحكومة عادة ما تنظر إلى مصلحة أفراد المجتمع عند صياغة سياستها الاقتصادية ففي حالات البطالة المرتفعة وانخفاض حجم الاستثمار الخاص سيؤدي رفع نفقات الحكومة إلى زيادة دخول الأفراد وانخفاض أسعار الفائدة مما يشجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار من خلال المضاعف والمعجل ومن ثم زيادة دخل التشغيل، إذ يشير قانون (فاغنر) Wagner's Law إلى وجود علاقة طردية بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم الإنفاق العام.

بينما يرى النقديون ان عدم الاستقرار الاقتصادي يرجع أساسا إلى تصرفات الحكومات التي تؤدي بممارساتها إلى عدم استقرار إنفاق القطاع الخاص عندما ترفع معدلات الضريبة وما يترتب على ذلك من انخفاض في الدخل ثم في إنفاق القطاع الخاص (اثر الإزاحة) Crowding Out، فضلا عن ان زيادة معدلات الضريبة سيؤدي واستنادا إلى منحنى (لافر) Laffer Curve إلى انخفاض الحصيلة الضريبية.

١١- ان الماليين يركزون على سعر الفائدة الحقيقي بينما يركز النقديون على سعر الفائدة الاسمي أو الجاري.

١٢- ان أنصار السياسة المالية يؤمنون بأنه في الأجل الطويل فان النمو الاقتصادي سيؤدي الى التعويض عن تكاليف المديونية الحكومية والإنفاق الاستهلاكي لها ومدفوعاتها التحويلية معا، وان العجز الحكومي عادة ما يترافق مع إعادة توزيع حقيقي للثروة بين أجيال عدة في المستقبل،أما النقديون فأنهم يحذرون من أن اقتراض الحكومة لأغراض التمويل بالعجز فقط،سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة وتقييد الاستثمارات وارتفاع البطالة فضلا عن تكاليف خدمة المديونية.

١٣- ان الماليين يؤكدون على انه من الصعوبة بمكان استخدام السياسة النقدية للتخلص من الأزمات الاقتصادية عندما يكون الإنفاق غير حساس لتغيرات أسعار الفائدة (عديم المرونة)، أو إذا كان الطلب على النقود عالي المرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة كما هو الحال في منطقة (مصيدة السيولة) Liquidity Trap .

بينما يرى النقديون ان السياسة المالية لا تتمتع بالمرونة الكافية، حيث يصعب التراجع عن القرارات التي تتخذها والأدوات التي تستخدمها عند تغير الظروف لأنه قد يترتب عليها ردود أفعال سياسية واجتماعية كبيرة .

١٤- يختلف الماليون مع النقديين في ان سياستهم المالية تشمل معظم القطاعات الاقتصادية وبالتالي فهي أكثر شمولية من السياسة النقدية التي تنحصر غالبا في القطاع المصرفي والمالي، فضلا عن ان السياسة المالية التوسعية توفر النقود بصورة مباشرة للمستهلكين وقطاعات الإعمال، بينما تؤثر السياسة النقدية في الإنفاق بصورة غير مباشرة من خلال تغيير أسعار الفائدة وشروط الائتمان وأسعار الصرف وأسعار الموجودات .

يتفق الجميع على انه كلما اتسعت الفجوة وازدادت عوامل التعارض والتناقض بين السلطات المالية والنقدية كلما أدى ذلك إلى إضعاف تأثير السلطتين معا، فضلا عن إضعاف النشاط الاقتصادي عموما، فبالرغم من امتلاك كل منهما خصوصية في استخدام وسائله لتحقيق أهدافه الأساسية، إلا ان ذلك لا يعني عدم اشتراكهما معاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة لان السياستين على درجة واحدة من الأهمية بالنسبة للسياسة الاقتصادية العامة،

ثانياً: التكامل والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية

يتفق الجميع على انه كلما اتسعت الفجوة وازدادت عوامل التعارض والتناقض بين السلطات المالية والنقدية كلما أدى ذلك إلى إضعاف تأثير السلطتين معا، فضلا عن إضعاف النشاط الاقتصادي عموما، فبالرغم من امتلاك كل منهما خصوصية في استخدام وسائله لتحقيق أهدافه الأساسية، إلا ان ذلك لا يعني عدم اشتراكهما معاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة لان السياستين على درجة واحدة من الأهمية بالنسبة للسياسة الاقتصادية العامة، فضلا عن كونهما يكملان بعضهما وليسا بديلين عن بعضهما، وان الأولوية او الثانوية هي للهدف الذي تسعى السياسة الاقتصادية العامة الى تحقيقه.

وقد حاول العديد من النماذج الاقتصادية مثل نموذج (اندرسون جوردن) قياس العلاقة بين التغيرات في الناتج القومي الإجمالي والتغير في المتغيرات المالية والنقدية التكامل Integration المختلفة في فترات مختلفة، ولم تخرج او تتوصل الى نتائج نهائية بشأن فعالية سياسة معينة من دون الأخرى، وعليه فان من بين دواعي التنسيق Coordination بين السياستين المالية والنقدية تتمثل بما يأتي:

١- ان استخدام السياسة النقدية لضبط ومراقبة المعروض النقدي ضروري ومهم، ولكنها لوحدها غير كافية من دون مساندة السياسة المالية وسياسات أخرى كالأجور والأسعار وأسعار الفائدة والاستثمار، كذلك فان استخدام السياسة المالية بمفردها لتشجيع عملية الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي يمكن ان يؤدي عملياً خصوصا في البلدان النامية الى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا عن زيادته، وذلك يعني ضرورة دعم وسائل وأدوات السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصرف.

٢- ان التناقضات التي تحدث بين السياستين المالية والنقدية وانعكاس آثارهما على الاقتصاد توحي او تعطي دلالات للمستثمر المحلي او الأجنبي بان إحدى السياستين (تبني أو تعّمر) بينما الأخرى (تهّدم)، مما يشكل عنصر اعاقة للنشاط الاقتصادي.

٣- ان السياسة النقدية لا تستطيع لوحدها النجاح في تحقيق هدفها الأساسي وهو معالجة التضخم من دون ان يكون هناك توافق وتنسق مع السياسة المالية، أي ان استخدام سياسة نقدية متشددة لمواجهة التضخم قد تفشل في حال عدم إسنادها بسياسة مالية تقوم على تقليل الإنفاق ورفع معدلات الضريبة، وكذلك الحال بالنسبة للسياسة المالية في تحقيق هدف معالجة الكساد، فإجراءاتها المتعلقة بزيادة الإنفاق العام وتخفيض معدلات الضريبة قد لا يكتب لها النجاح عندما تقوم السياسات النقدية بانتهاج سياسة نقدية متشددة تعتمد على رفع سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني او الدخول كبائع للاوراق المالية في عمليات السوق المفتوحة.

٤- ان إمكانية تكامل السياستين،قد توجب أحيانا الاستعانة بأدوات كلا السياستين وبأهمية قد تكون متساوية، فالسياسة النقدية لها القدرة الواضحة في التأثير على السيولة النقدية المتاحة لدى الأفراد من دون أن يؤدي ذلك الى إضافة مباشرة إلى الثروة، بينما يترتب على استخدام أدوات السياسة المالية زيادة الدخل والثروة من دون زيادة السيولة المحلية لدى الأفراد مباشرة.

٥- في حالة البطالة المرتفعة قد تكون أدوات السياسة المالية أكثر ملاءمة للتطبيق لما تتطلبه عملية التشغيل او التوظف من زيادة في الإنفاق الحكومي وخفض او إلغاء بعض الضرائب، والأثر على الاقتصاد يكون أكثر ايجابية عندما تدُعم السياسة المالية بسياسة نقدية مستخدمة أداة سعر الفائدة حيث يؤدي تخفيضه الى مستويات معينة لزيادة الاستثمار والدخل وتقليص البطالة، ومن ثم ليس من الضروري استخدام أدوات السياسة النقدية الأخرى طالما ان الأدوات المالية قادرة على التأثير في الطلب على النقود ومن ثم على مقدار الاستثمار، ومذاك وبالآلية نفسها يمكن استخدام الأدوات النقدية التوسعية بصورة كاملة مع استخدام أداة واحدة للسياسة المالية كخفض الضرائب.

٦- اما في ما يتعلق بمواجهة (الركود التضخمي) من خلال تكامل السياستين المالية والنقدية، فان اغلب الاقتصاديين يؤكدون على صعوبة المعالجة الآنية Simultaneously للتضخم والركود حتى في ظل تكامل السياستين، إلا أن ذلك يمكن ان يتحقق على مرحلتين من خلال تطبيق سياسية (قف – تحرك) Stop – Go Polices أي يمكن من خلال تكامل السياستين أن تتم المعالجة على مرحلتين.

الأولى: باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية معاً، حيث يتم تحويل الأزمة إلى جانب واحد (اما تضخم أو بطالة) بمعنى تركز جهود السياستين نحو معالجة احد الجوانب، والكثير من الاقتصاديين يميلون إلى معالجة البطالة أولا لآثارها وتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية التي تكون اكبر نسبياً من التضخم.

والثانية: عن طريق تكامل أدوات السياستين وتفرغهما معاً لمواجهة الجانب الآخر وهو التضخم.

وبالنتيجة يتم مواجهة التضخم والركود بتكامل السياستين وليس بتناقضهما وتشتت وإضعاف اثر كل منهما.

٧- ان التكامل والتنسيق بين السياستين لا بديل عنه، وذلك للآثار المتبادلة بين السياستين، فعندما يكون عجز في الموازنة العامة فان السياسة المالية ستلجأ الى السياسة النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو إلى المصارف التجارية، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على عرض النقد وعلى الاحتياطيات المصرفية وعلى أسعار الفائدة، إذ يؤدي اقتراض الحكومة من البنك المركزي الى زيادة المعروض النقدي، واقتراضها من المصارف يعتمد على وضع الاحتياطيات النقدية للمصارف ومدى تأثيرها على إنفاق القطاع الخاص.

وفي حالة فائض الموازنة، أيضا قد تؤدي عملية استخدام هذا الفائض للتأثير في عرض النقد وذلك حسب أوجه استعمال هذا الفائض التي قد توجه نحو زيادة ودائع الحكومة لدى البنك المركزي او دفع ديون الحكومة للبنك المركزي، وأيضا من خلال إطفاء قيمة السندات الحكومية التي تحتفظ بها المصارف التجارية حيث تزداد احتياطياتها ويزداد عرض النقد.

لذلك غالبا ما ترد الدعوات الى إيجاد خليط أو مزيج من أدوات كلتا السياستين، التي من شانها المساهمة في زيادة الإنتاج والدخل، عن طريق إجراءات السياستين وبما يملكان من قدرة تأثيرية على المتغيرات الأساسية في الجانبين الأساسيين للاقتصاد، النقدي LM والحقيقي IS (عرض النقد والطلب على النقد وسعر الفائدة والادخار والاستثمار)، إذ أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية باعتبارهما أهم السياسات الاقتصادية التي تتولى إدارة الثروة المالية والحقيقية في أي دولة، سيؤدي إلى زيادة فاعلية كلتا السياستين ومن ثم ينعكس هذا التفاعل والتكامل والتنسيق على الحصيلة النهائية للدخل والإنتاج، أما حالة التعارض أو التناقض أو عدم التنسيق بين السياستين فانه سيترتب عليها تكاليف اقتصادية تتمثل في الخسارة الاقتصادية للدخل، والذي يمثل أيضا أن السياسة المالية لوحدها تكون غير فعالة في نقل تأثيراتها على الاقتصاد ولا تستطيع أن تحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، إلا عن طريق التكامل والدعم من قبل السياسة النقدية، وهذا الطرح ينطبق على السياسة النقدية أيضاً.

× أحد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

الاقتصادي | العدد (1816)السنة السابعة -الثلاثاء (8) حزيران 2010

تحرير نظم الاستثمار الاجنبي وفاعلية الحوافز في جذب الاستثمارات الى العراق

د. رجاء عزيز بندر
البنك المركزي العراقي

حددت الاسباب الموجبة لتشريع هذا القانون بـ (المساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها، وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية ، فضلا عن إيجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات (المحلية والأجنبية) وتتجلى اهمية هذا القانون بان نصوصه تضمنت العديد من المزايا والضمانات والاعفاءات والحوافز للمستثمرين الاجانب وبالشكل الذي يخدم اهداف التنمية ويمكن ايجاز ابرز ايجابيات هذا القانون والذي حل محل قانون الاستثمار الاجنبي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ بالآتي:

- تتأسس بموجب هذا القانون الهيئة الوطنية للاستثمار وتتولى رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الضوابط لها ومراقبة تطبيق التعليمات والانظمة في مجال الاستثمار كما يكون للاقاليم والمحافظات هيئات تقوم بذات المهمات في اطار التنسيق بين جميع هذه الجهات ، وتكون تلك الهيئات مسؤولة عن منح اجازات الاستثمار وفق الشروط الموضوعة في هذا القانون وكذلك العمل على تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها.
- يتيح هذا القانون مشاركة مستثمرين عراقيين مع مستثمرين اجانب ويعطي محفزات مغرية (الفصل الخامس المادة "١٥" ، فقرة ثالثا) ، حيث يمكن للهيئة الوطنية للاستثمار ان تزيد عدد سني الإعفاء من الضرائب والرسوم بما يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الى ١٥ سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع اكثر من ٥٠٪.
- يلزم هذا القانون المستثمر الاجنبي بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الاولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين (الفصل الرابع / المادة ١٤/فقرة ثامنا) وكذلك يفرض هذا القانون على المستثمرالاجنبي الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والاجازات وساعات وظروف العمل وغيرها(الفصل الرابع /المادة ١٤/ فقرة سادسا)
- وفق هذا القانون يلتزم المستثمر الاجنبي بالمحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والانظمة العالمية المعتمدة في هذا المجال والقوانين المتعلقة بالامن والصحة والنظام العام وقيم المجتمع العراقي (الفصل الرابع / المادة ١٤ فقرة خامسا)
- من خلال هذا القانون يمكن توجيه الاستثمارات الاجنبية الى القطاعات اوالمناطق الضرورية عن طريق تقديم حوافز واعفاءات اضافية للمستثمرين الذين يوجهون استثماراتهم لتلك المناطق اوالقطاعات الاقتصادية ذات الاهمية الستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفصل الخامس/ المادة ١٥فقرة اولاوثانيا)
- يهدف هذا القانون إلى جلب وتشجيع الاستثمارات واكتساب تقنيات متطورة وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي فضلا عن توسيع حجم الصادرات وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي في القطاعات التي يمتلك فيها العراق ميزة نسبية.
- يهدف هذا القانون الى تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية لهم ويتم ذلك من خلال التنسيق بين الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة المالية والمؤسسات المصرفية (الفصل الثاني /المادة٩/فقرة ثامنا).

حوافز الاستثمار التي تضمنها قانون الاستثمار رقم 13لسنة 2006 والتعديل الأول لقانون الاستثمار قانون رقم (2) لسنة 2010

اضافة الى تلك الالتزامات التي فرضها القانون (١٣) على المستثمرين الاجانب فأنه وفر لهم مزايا وتسهيلات وضمانات واعفاءات ومن اهمها ما يأتي :

- الإعفاء الضريبي لمدة (١٠) سنوات ابتداءً من التشغيل التجاري للمشروع والاعفاء من رسوم الاستيراد لمستلزمات التأسيس والتوسيع والتطوير والتحديث بما في ذلك من مواد اولية ووسيطة وقطع غيار.
- ادخال واخراج رؤوس الاموال وعوائدها وتمكين المستثمر الاجنبي من فتح حسابات في المصارف العراقية والاجنبية.
- الاستثمارفي سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه وله حق اكتساب العضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة وكما نص عليه قانون التعديل رقم (٢) لسنة ٢٠١٠ (المادة ٣/الفقرة ا) .
- وبهدف تطوير قطاع الاسكان والتسريع في عملية التنمية واعادة اعمار العراق للمستثمر العراقي والأجنبي حق تملك الاراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل تحدد أسس احتسابه وفق نظام خاص وله حق تملك الاراضي والعقارات العائدة للقطاعين الخاص والمختلط لغرض اقامة مشاريع الاسكان حصرا قانون التعديل رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ (المادة ٢/ فقرة ا).
- تمتع المستثمر الاجنبي في ميزات اضافية واردة في الاتفاقيات الثنائية اوالدولية التي يكون العراق طرفا فيها.
- تحريم مصادرة اوتأميم المشروع الاستثماري بأستثناء من يصدر بحقه حكم قضائي بات.
- الالتزام بحق المستثمر الاجنبي ببيع مشروعه كليا اوجزئيا.

الاستنتاجات والتوصيات

١- ان لسياسات الاصلاح الاقتصادي وماتوفره من مناخ ملائم للاستثمار× اهمية كبيرة في تحديد جاذبية البلد المضيف الى جانب مستوى التنمية وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس نجاح تلك السياسات فضلا عن توافر الموارد الطبيعية والايدي العاملة الرخيصة ، ومستوى المهارة للقوة العاملة ، ونضوج البنى الاساسية الارتكازية وامكانية الوصول الى الاسواق الدولية. وفي بلد مثل العراق فأنه يشكل محط انظار لجميع المستثمرين لما يتوفر فيه من موارد طبيعية وبشرية ، وكذلك لتوفر العديد من الفرص الاستثمارية التي يمكن الاستثمار فيها فضلا عن الاصلاحات الاقتصادية والقانونية التي التزم العراق بتطبيقها والتي ادت الى خلق مناخ استثماري جيد لا ينقصه إلا الاستقرار الأمني.

١- لاتشكل الحوافز دورا مهما في تحديد جاذبية البلد المضيف ويمكن ان تكون الحملات الترويجية وتنفيذ برامج كفوءة للترويج وتعريف المستثمر الاجنبي بفرص الاستثمار من خلال الاتصال به اورسم صورة جيدة عن تلك الفرص اقل كلفة واعظم فائدة من الاعفاءات الضريبية فضلا عن اهمية تطوير المناطق الحرة كعناصر جذب للاستثمار الاجنبي المباشر المتوجه للتصدير.

٢- العمل على تمتين القوة التفاوضية ويتضمن ذلك استغلال المزايا الموقعية للمشروع الاستثماري ، وتأهيل الملاكات التفاوضية والعاملة في الجهات المرتبطة في الاستثمارات الاجنبية ودراسة تجارب الدول الاخرى في هذا المجال.

٣- لضمان قيام المستثمر بالتوسيع والتطوير للمكائن والمعدات نقترح تقديم حافز الاستهلاك المعجل الذي يعني استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للمكائن والمعدات على حقبة زمنية اقل من مدة حياتها الإنتاجية اذ اثبتت تجارب الكثيرمن الدول الى اهمية هذا الحافز الضريبي وقدرته على مضاعفة حجم الاستثمار وذلك لارتباطه بعملية الاستثمار فلا يتمتع المستثمر بمزايا هذا الحافز الا اذا قام فعلا بشراء أصول رأسمالية جديدة سواء كانت لمشروع جديد ام للتوسع والتطويرفي مشروع قائم ، كذلك فأن استعمال طرق الاستهلاك المعجل طريق يؤدي الى زيادة الايرادات الصافية نتيجة لتخفيض الضرائب المستحقة في السنوات الأولى من حياة الاصل الانتاجي وبالتالي زيادة درجة سيولة المشروع ، ومع افتراض ان المشروع مؤقتا سوف يضطر الى دفع ضرائب اكبر في السنوات الاخيرة من حياة الاصل الانتاجي لكن هذا لا يلغي من اثر الزيادة في درجة السيولة التي اكتسبها المشروع في السنوات الاولى وذلك لان هذا التخفيض في الضرائب المستحقة في السنوات الاولى يعد بمثابة قرض من دون فوائد للمشروع ، ومن ناحية اخرى فأن من مزايا هذا الحافز الضريبي هو قدرته على دفع معدلات الاستثمار فعندما تستهلك قيمة الاصل بالكامل في مدة الاستهلاك المعجل يجد المستثمر من مصلحته ان يشتري اصلا جديدا للتوسع او ان يبيع الاصل القديم ويشتري بدلا عنه اصلا جديدا ليستمر متمتعا بأستعمال طرق الاستهلاك المعجل ضريبيا ، وان استعمال هذا الحافز الضريبي سوف يدفع المستثمر الى متابعة التطورات التكنولوجية والى استيراد أحدث الالات والتجهيزات مستفيدا من هذه الميزة الضريبية ، ومع ذلك لا يمكن التضحية بهذه الميزة الضريبية إلا إذا كنا متأكدين بأهمية المشروع .

٤- ان أي ستراتيجية تهدف الى زيادة تدفق الـ(FDI) يجب ان تعطي اهمية عالية لتحسين التسهيلات التعليمية واصلاح نظام التعليم سواء على مستوى المنهج العلمي أم على مستوى العاملين عليه، وتبني سياسة ربط مؤسسات البحث العلمي بالقطاع الصناعي ، فضلا عن تنمية الموارد البشرية وتطوير الهياكل الأساسية والاجتماعية والمؤسسية.

د.حمدية شاكر

منذ بداية عقد التسعينيات شهد العالم تغيرات عالمية متسارعة وتطورات تقنية وتطبيقات اختراعية متدفقة،شكلت الثورة العلمية والتكنولوجية مرتكزاً أساسيا لانطلاقتها، واندماجات ومشاركات ليست بين المؤسسات الضخمة فحسب،بل بين الدول،فضلاً عن تفعيل الاتجاه نحو التحرر الاقتصادي وحرية انتقال السلع والخدمات والعناصر الإنتاجية،وتغيير دور الدولة من التدخل إلى الضبط المؤسسي،وإحداث الضبط الهيكلي وبرامجه التصحيحية ووضع السياسات الداعمة لتدويل الاقتصاد،وتحرير السياسات الاقتصادية. بعد سقوط النظام العراقي السابق في 9/4/2003،بدأ العراق بداعي الإصلاح الاقتصادي بتطبيق سياسات وبرامج تحويل اقتصاداته المخطط مركزياً نحو اقتصاد السوق، بغية اللحاق بركب التقدم.وإعادة الحياة للاقتصاد العراقي التي عانت من مختلف الاختلالات الهيكلية وانخفاض معدلات النمو بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة والحروب المستمرة وظروف الحصار الاقتصادي الذي دام طويلاً.

طبيعة آليات تحوّل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق×

الاقتصاد العراقي ومسار التحول نحو اقتصاد السوق

بدأ العراق بتنفيذ سياسات التحول الاقتصادي بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وفق مناهج المنظمات الدولية الراعية للتحول الاقتصادي من أسلوب التخطيط المركزي والنظام الشمولي وسيطرة السلطة وليست الدولة على اغلب النشاطات الاقتصادية الى آليات السوق وتفعيل دورها في النمو الاقتصادي،وقيادة الاقتصاد العراقي وقيام نظام حكم ديمقراطي لإدارة شؤون البلاد.

بعد مرور أكثر من ست سنوات على التغيير هل كانت سياسات التحول المستخدمة، ومبرراتها وطرق تطبيقها ملائمة للوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق؟لاسيما ان المجتمع العراقي تحمل من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية اكثر من ربع قرن، ومازال يتحمل فكيف الحال عند تطبيق تلك السياسات،الامر الذي يتطلب عامل الدولة الموجه لسياسات التحول بطريقة تعطي أفضل النتائج بأقل كلفة وبما يلاءم الاقتصاد العراقي.

ممارسة العراق لنظام حكم ديمقراطي يعد تحولاً مساعداً نحو الإصلاح الاقتصادي، كون النظام الديمقراطي يكون موضع ثقة من قبل المجتمع الدولي، كما انه عامل مشجع مهم للمستثمرين الخارجيين والمحليين، إذ تزداد ثقتهم بسيادة القانون وعدم التفرد بالقرارات الاقتصادية والسياسية، والتي تكون مصدر قلق للمستثمرين حيث يحتاج المستثمر الى بيئة سياسية مستقرة،ولا تخضع لأهواء متفردة، اذا التغيير الحاصل في نوع نظام الحكم من الشمولي الى الديمقراطي التعددي في العراق حافز لانفتاح العالم تجاه العراق،لذا فان هذا التحول يعد خطوة مهمة جداً نحو الإصلاح السياسي والاقتصادي وتهيئة السوق العراقية وتحسين بيئتها لاستقبال الاستثمار ولتشجيع وطمأنة القطاع الخاص للعمل،كما ذكر في المادة ٢٥ منه بان الدولة تكفل إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده،وتنوع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته (دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥-٢٠٠٨).

آليات التحول الخصخصة

عملية التخصيص Privatization "وتعني عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها مستهدفة بوجه عام رفع الكفاية الاقتصادية" (UNCTAD،١٩٩٥،P:٥).

كانت خطوات التحول الأخرى تنصب على الجانب الاقتصادي بوضع القوانين والتشريعات التي تضمن حرية النشاط الاقتصادي وقيام الإصلاحات المناسبة لتفعيل آليات وأدوات السوق وجعلها فاعلة في النظام الاقتصادي وإعطاءها دورها المناسب في حل المشكلة الاقتصادية بعد تلكؤ آلية التخطيط المركزي الشديد وسيطرة القطاع العام على الاقتصاد،لهذا فأنه الخطوات الاقتصادية كانت تهدف الى رفع مساهمة القطاع الخاص وتفعيل أدوات اقتصادية معينة وتعالج اختلالات سابقة يعاني منها الاقتصاد العراقي.

بعد أحداث عام ٢٠٠٣ تم إعداد ١٩٤ شركة للخصخصة عبر دراسات مقدمة من مؤسسة هيرتاج فاوندبشن وأمريكان انتربرايزانستيتون (العناني،٢٠٠٥،ص:٩)، إلا ان سلطة الائتلاف لم تتخذ قرار الخصخصة وتركت الخيارات للحكومة العراقية المنتخبة الشرعية،بسبب خطورة القرار،مازال موضوع خصخصة المشاريع الحكومية لم يحسم بعد حتى بعد قيام حكومة شرعية بسبب تبعاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم استقرار الوضع السياسي والأمني، ولاسيما ان العراق يعاني من مستويات مرتفعة من البطالة وقد يزيد قرار الخصخصة منها بشكل خطير ما يؤدي الى نتائج سيئة على الوضع العام للبلاد.

تجارب الخصخصة السريعة التي جرت في روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق لم تعط نتائج ذات درجه عالية من الايجابية على المدى القصير، فقد تزايدت وتائر التضخم كما هي الحال في روسيا التي وصلت إلى ٢٥١٠٪ بعد البدء ببرامج الخصخصة فيما كانت قبلها قد وصلت إلى ٢١٨٪، فضلاً عن نسب البطالة التي ارتفعت بشكل مخيف فيها وعلى سبيل المثال في هنغاريا فقد تزايد من (١٠٨٪) إلي (١٢,٢٪)(المعموري، ٢٠٠٤، ص:٥)، فضلا عن انخفاض مؤشرات اجتماعية أخرى غير قادر المجتمع العراقي على تحملها في تلك الفترة.ولكي يخطو العراق تلك الخطوة نحو الخصخصة ولتفعيل اقتصاده وتحقيق الغايات التي وضع من أجلها قرار الخصخصة، بعد استقرار وضعه الأمني وقيام سلطة شرعية، لابد له من دراسة جميع جوانب القرار والاطلاع على أهم تجارب الدول بهذا الخصوص للإفادة منها في تجاوز الأخطاء، واستخدام الجوانب الايجابية فيها.

وقد كفل الدستور العراقي الجديد حماية القطاع الخاص وعزز موقعه في الاقتصاد العراقي، حيث ذكر في الفقرة اولاً من المادة ٢٣ من الدستور العراقي بان الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها في حدود القانون (دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ و٢٠٠٨).

الأطر والقوانين التشريعية

الاقتصاد العراقي في طوره لمرحلة التحول نحو اقتصاد السوق وبناء نظام اقتصادي سياسي ليبرالي يتناغم والتوجهات الدولية المعاصرة باعتناق مبادئ السوق والحرية الاقتصادية وجعله جزءا من المنظومة الدولية الجديدة، لذا شرعت تلك السلطة ومن بعدها من الحكومات العراقية بسن القوانين والتشريعات الإصلاحية بما يحقق الهدف الرئيس بتحوله الى اقتصاد السوق في إدارته وتنظيمه.

وحصلت جملة من التغيرات في القوانين ذات الطابع الاقتصادي سواء في حقل السياسة النقدية أم المالية أم الاستثمار أم التجارة الخارجية بما يعزز الاتجاه الجديد ومحاولة إعطائه القدرة على الحركة والتأثير.

القوانين الاقتصادية اللازمة لتنظيم السوق العراقي شرعت وأقرت، للإسهام في دفع عجلة الاقتصاد الوطني الى أمام،فليس من المنطق أن تكون عائدات النفط (٧٠) مليار دولار وإعداد من الشعب العراقي يعيش الفقر المتقع، لذا يجب تشريع قانون جريء على غرار قانون النفط و الغاز او قانون تشجيع الاستثمار كأن يسمى (قانون إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي)، يشكل الأداة الشرعية والتفصيلية لدعم الدستور العراقي ووضع الأسس العملية لتفعيل ما جاء فيه من بنود تخص اعادة الهيكلة ومعالجة ملكية الثروة الوطنية، وتنوع مصادر الدخل القومي.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي تعد أهم المعوقات أمام تدفقه هو الإطار القانوني غير الجاذب له، فضلا عن الوضع الأمني والفساد الإداري الخطير، كلها معوقات،لذا يفترض تضمين قانون الاستثمار الأجنبي لوسائل الجذب المتنوعة من توفير الضمانات عبر الإطار التشريعي مثل توفير حماية الأموال الخاصة من التأميم ووضع اليد والمصادرة، كذلك تكون الفقرات القانونية الواردة في تشريع الاستثمار واضحة وصريحة ولا تقبل أكثر من تفسير ولبس حتى لا يتم فهمها بطريقة تعد مضره للمستثمر الأجنبي من جانب، وللاقتصاد العراقي من جانب آخر، كما على التشريع إن يعطي حوافز وامتيازات مالية وضريبية ونقدية وفق معايير واضحة وصريحة، فضلاً عن ذلك يجب وضع الأطر المؤسسية والقانونية في المجالات الساندة للاستثمار والمحلي وغيرها من القوانين المتصلة بالاستثمار وتسهيل إجراءاته.

وقد خطا العراق خطوات كبيرة في هذا الجانب وقد توجها بصدور قانون ٢٠٠٦ الذي أعطى ميزات وحوافز كبيرة للاستثمار الأجنبي في العراق، وبسبب تلك الحوافز فقد تعرض هذا القانون لانتقادات من بعض المهتمين بالشأن الاقتصادي والاستثماري بشكل خاص، ولو إن المنتقدين عادوا لقراءة القوانين السابقة التي تخص المستثمرين العرب في العراق لوجدوا تشابهاً كبيراً بطريقة الإعفاءات والامتيازات المعطاة للمستثمرين العرب وان كانت بعض الجوانب في القانون تتطلب التنظيم والوضوح بشكل اكبر.

تحرير التجارة

يعد انفتاح العراق على العالم الخارجي من أهم الإجراءات المطلوبة لقيام اقتصاد يعتمد الحرية وآليات السوق والارتباط بالعالم ومنظومته الدولية، فضلاً عن دخول العراق في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب،وقد عمل على تنفيذ إجراءات أولية لتحقيق هذا الانضمام وتوفير شروطه المطلوبة. فقد تم تقديم الطلب الرسمي للانضمام و تأسيس لجنة وطنية لوضع قواعد ثابتة وشفافة للتجارة الخارجية وسياسات وتعليمات لتنظيم التجارة الداخلية بما يتلاءم ومتطلبات منظمة التجارة العالمية (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤،ص:١٦) ومازال العراق يعمل على ترتيب أوضاعه بما يتلاءم مع قواعد المنظمة والتزاماتها، وبناءً على ذلك فقد تم تأسيس بنك التجارة العراقي بموجب الامر رقم (٢٠) لعام ٢٠٠٣ برأس مال (١٠٠) مليون دولار،ويعد هذا البنك مؤسسة حكومية مستقلة تتولى تسيير الاستيراد والتصدير وتقديم الائتمان بما يعزز ثقة الشركاء التجاريين مع العراق.

يعتمد المصرف أساليب الصيرفة الحديثة وفقاً للمواصفات العالمية ويعمل تحت إشراف تحالف مصرفي دولي يضم البنك الكويتي الوطني (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،٢٠٠٣،ص:١١).

ومن الإجراءات الأخرى المتخذة بهذا الصدد صدور تعديلات على السياسة الكمركية حيث صدر الامر ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الذي تم بموجبه تحرير التجارة الخارجية واعتماد سياسة الباب المفتوح بتعليق الرسوم كافة والتعريفات الكمركية وإزالة التشوهات بأسعار السلع، الا ان الامر رقم (٥٤) حل محل الامر السابق وتم عبره تنظيم تحرير السياسة الخارجية بتخفيض الرسوم الكمركية وضرائب الاستيراد وتوحيدها برسم خاص يدعى ضريبة إعادة اعمار العراق بنسبة ٥٪ وقد عمل بهذا الرسم منذ نيسان ٢٠٠٤ (امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٥٤، ٢٠٠٤)، وقد استثنت من هذا الامر المواد الغذائية والأدوية كما منع بموجبه تصدير المعادن والخردة، وذلك لتسهيل عملية الجباية الكمركية والتناغم شيئاً فشيئاً مع توجهات منظمة التجارة العالمية في تقليل قيم الرسوم الكمركية وتوحيدها وكذلك خفض القيود على حركة التجارة الخارجية والاتفاق على تعريفات كمركية محدودة وغير مبالغ فيها لتشجيع حركة التجارة الخارجية وفتح الاسواق امام السلع والخدمات المتنوعة من دون قيود.

ان تلك الضريبة الكمركية لم تكن ذات فائدة حقيقية في تلك الفترة بسبب الانفلات الأمني والفساد الإداري وعدم أحكام السيطرة على المنافذ الحدودية العراقية، كما ان اغلب المواد الداخلة للعراق هي مواد غذائية معفية من الضريبة الكمركية اكثر ما هي سلع إنتاجية، ما خفض من العوائد المتحققة من تلك الضريبة فضلاً عن إدخال سلع وخدمات رديئة عملت على الإضرار بالمنتج المحلي وتراجع الصناعة المحلية بل غلقها في بعض الأحيان.

ولابد من الإشارة هنا الى ان الإيرادات النفطية، في الظروف الحالية، تكون ذات اثر مساو لطبع النقود، في حالة عدم وجود استيرادات معوضة وذلك لان إنفاق العائدات النفطية يؤدي في آخر الأمد الى زيادة القوة الشرائية للمواطنين في وجه عرض غير مرن في المديين القصير والمتوسط.

كما ان اهم مزايا التجارة الخارجية هو زيادة رفاهية المستهلك عن طريق استيراد السلع التي لا تنج محلياً او السلع التي إنتاجها غير كاف لسد حاجة المستهلكين، كما ان مسألة الأمنَ القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية تتطلب التضحية برفاهية المستهلك وإعطاء الأولوية لإعادة بناء وتأهيل الصناعة المحلية.

× أحد البحوث المشاركة في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول

الاقتصادي | العدد (1816) السنة السابعة -الثلاثاء (8) حزيران 2010

ما أسباب انحسار منتجات شركة الصناعات الخفيفة العالقة في ذاكرة المستهلك؟

تحقيق / حميد ابو رغيف

برزت بعد عام 2003 ظاهرة الاغراق السلعي ، حيث عجت الاسواق المحلية بالبضائع والسلع المستوردة ، جلها كانت من مناشئ رديئة وذات اسعار رخيصة. الأجهزة المنزلية كالثلاجات والمدافىء والطباخات كانت الاكثر رواجاً في وقت انحسرت مثيلاتها من منتجات شركة الصناعات الخفيفة إحدى شركات القطاع المختلط التي تمتلك الدولة أسهماً فيها ، حيث تضم الشركة مصانع متخصصة لصناعة تلك الأجهزة ، وعلى الرغم من دخول مثل تلك الأجهزة من مناشئ متعددة إلا أن الكثير من المواطنين مازالوا يفضلون اقتناء منتجات هذه الشركة لما عرف عنها من كفاءة وجودة في النوعية ومطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة من قبل جهاز التقييس والسيطرة النوعية ، لكن هذا لا يعني عدم تأثير المنتجات المستوردة التي تكون في الغالب غير مطابقة للمواصفات على تسويق الشركة.

رخص البضائع المستوردة، وضعف تسويق المنتج الوطني

أكد عدد من المواطنين جودة منتجات شركة الصناعات الخفيفة لخضوعها لسيطرة الجهات الرقابية ، فيما رأى آخرون أن ارتفاع أسعار أجهزة الشركة وعدم توفرها إلا في أماكن ومناطق محددة هو السبب وراء قلة الإقبال عليها .

علي هلال (٤٥) سنة موظف قال : أن منتجات هذه الشركة معروفة لدى المواطن وهي متميزة بلا شك لانها تخضع للرقابة وتكون مضمونة ، وفي الغالب تكون أفضل بكثير من المنتجات المستوردة وابسط مثال على ذلك أن الثلاجات المستوردة تخرج منها بعض الروائح الكريهة عند انقطاع التيار الكهربائي ولكن هذا لا نجده في الثلاجة العراقية (عشتار) وأنا أتكلم عن تجربة شخصية حيث توجد لدي في المنزل ثلاجة عشتار وأخرى مستوردة .

أنوار مجيد (٣٠) سنة إعلامية ترى أنه لا وجود ملحوظ لمنتجات الشركة على ارض الواقع وهو ما يؤدي إلى الإقبال على المنتجات المستوردة ، خاصة وان المنتجات المستوردة المثيلة لما تنتجه شركة الصناعات الخفيفة تغزو الأسواق حالياً فيما لا نجد أثراً لما تنتجه الشركة في المحال والأسواق المحلية .

ويتفق مع هذا الرأي المواطن محمد راضي (٢٣) سنة وهو كاسب ، حيث يرى ضرورة أن تعمل الشركة على فتح منافذ تسويقية لها في مناطق متعددة أو اغلب مناطق ومحافظات العراق حتى يكون من السهل شراء منتجاتها من دون تكبد عناء التنقل من منطقة إلى أخرى .

أما أثير ناجي (٣٧) سنة ، مواطن يعمل في مجال المعلوماتية ، فقد أشار إلى انه على الرغم من جودة المنتج الذي تصنعه الشركة لكن ارتفاع أسعارها يجعل بعض المواطنين يتجهون إلى شراء المستورد وذلك لكون سعره ارخص ، من جانبها تؤكد أيمان سالم وهي موظفة أن الصناعة الوطنية تحتاج الى تسليط ضوء من قبل الإعلام لكي يتعرف المواطن بشكل اكبر على طبيعة ومواصفات تلك المنتجات وفرقها عن المنتج المستورد .

جهود كبيرة في ظل امكانات محدودة

شركة الصناعات الخفيفة من خلال مديرها ومنتسبيها أوضحوا الاسباب التي تقف وراء انحسار وقلة منتجاتها ومدى منافستها للمنتجات المستوردة .

في البداية حدثنا المدير المفوض للشركة هاتف يونس عن منتجات الشركة قائلاً : " إن منتجات الشركة على صلة وثيقة بالمواطن لأنها تدخل في مجال استخداماته اليومية ، لذلك فإن الشركة عملت وتعمل على تصنيع منتجات مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة وهي تستورد موادها الأولية من شركات عالمية لها باع طويل في هذا المجال " .

وعن دخول المنتجات المستوردة المثيلة لمنتجات الشركة إلى العراق ومدى تأثيرها على التسويق ، أوضح يونس ان المواطن العراقي يعرف جيداً جودة وكفاءة منتجات الشركة لأنه قد لا يخلو بيت عراقي من إحدى تلك المنتجات ، إلا أن دخول البضائع غير المطابقة للمواصفات التي نعمل وفقها ومن دون تعرفة كمركية أو خضوع لجهاز التقييس والسيطرة النوعية، لا شك انه اثر بشكل سلبي على تسويق منتجاتنا، حيث يذهب المواطن إلى السوق فيجد بضاعة بأسعار رخيصة قياساً بأسعار منتجاتنا لكنها ليست بجودتها فيعمل البعض على شرائها ، لكن لو تمت المقارنة بين منتجاتنا ومنتجات مستوردة مطابقة للمواصفات العالمية التي نعمل وفقها لكانت الصورة قد باتت واضحة من ناحية السعر لأنك ستجد أن سعر منتجنا اقل بكثير من المنتج الآخر.

وقال يونس : هنالك مسألة مهمة لا بد للمواطن من أخذها بنظر الحسبان وهي أن اقتناء الأجهزة المنزلية كالثلاجات والطباخات والمدافىء وغيرها من مناشئ غير معروفة أو لا تعتمد المواصفات القياسية يمثل خطراً حقيقياً ، لان تلك الأجهزة تدخل في الاستخدامات اليومية ولابد أن تمتلك مقومات ونواحي أمنية رصينة حيث أن أي يخلل قد يؤدي إلى حدوث كارثة .

> - المدير المفوض للشركة :المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات تشكل خطراً على المواطن.

وفي ما يخص انعدام وجود منتجات شركته في الأسواق إلا في حدود ضيقة وفي مناطق معينة ضمن رقعة جغرافية صغيرة ، و عن المنافذ التسويقية للشركة في العراق بشكل عام وإمكانية فتح منافذ جديدة؟

قال : " في الحقيقة نحن لدينا ٣ منافذ تسويقية في مدينة بغداد موزعة على ثلاث مناطق هي (الزعفرانية ، كمسارة والكرادة) اما في المحافظات فلا توجد لدينا منافذ تسويقية وذلك لأن فتح مراكز للبيع في المحافظات يحتاج الى تخصيصات مالية لإختيار مكان معين وتأثيثه ونقل منتجات الشركة اليه اضافة الى توفير ملاك مخصص له لإدارته وهي خطوات لا تستطيع الشركة تحمل أعباءها المالية" مبيناً ان الشركة لديها اتفاقات مع الاسواق المركزية التابعة لوزارة التجارة لتسويق منتجاتها من خلال بيع منتجات الشركة لتلك الاسواق بأسعار تتضمن خصماً من اجل ترك هامش ربحي لها عند عملية التسويق .

دعم الدولة للقطاع الخاص

وفي ما يخص دعم الدولة إلى الشركة والقطاع المختلط بشكل عام أشار يونس إلى أن الشركة فاتحت العديد من الجهات من اجل الحصول على الدعم الكافي واللازم لاستمرار عمل الشركة لكنها لم تحصل على شيء ، إلا انه في المدة الأخيرة ومن بداية عام ٢٠٠٩ ظهرت بوادر ايجابية من قبل الدولة تجاه القطاع المختلط من حيث إمكانية دعم هذا القطاع ليرتقي إلى المكانة التي يجب أن يكون عليها ، خاصة وأن شركة الصناعات الخفيفة وبقية شركات القطاع المختلط لديها خبرات وإمكانات كبيرة يمكن استغلالها في تطوير الصناعة العراقية ومواكبة التطور الحاصل في دول العالم الأخرى .

وفي هذا الصدد أوضح أن الشركة تمكنت من صناعة (سخان الماء الشمسي) بسعة (١٥٠) لتراً وهو سخان اقتصادي بشكل كبير حيث يعمل على تسخين الماء خلال مدة (٤-٥) ساعات ويبقى محافظاً على حرارته لمدة (٧٢) ساعة وذلك لان السخان مغلف بمادة متميزة عازلة للحرارة ، مشيراً إلى أن هناك نظرة خاطئة من قبل البعض تجاه السخان الشمسي وهو انه لا يعمل إلا بوجود الشمس وهذا غير صحيح ، لان السخان الشمسي يعمل ويتفاعل حتى لو وجدت نقطة ضوء واحدة فقط .

> - مواطنون: منتجات الشركة متميزة ولكنها تحتاج الى منافذ تسويقية

وأكد أن هذا السخان يفيد المواطن من ناحية عدم حاجته للطاقة الكهربائية واعتماده على الطاقة الشمسية فقط وهو ما يوفر عليه عناء انتظار الطاقة الكهربائية ويوفر عليه المال أيضا ، كما انه يساعد الدولة من ناحية أخرى حيث ستقل الحاجة إلى الطاقة الكهربائية في هذا المجال .

وفي ما يخص خطط الشركة قال يونس أن الشركة لديها خطط لتوسيع عملها ونشاطها من خلال النزول إلى الأسواق المحلية ومعرفة حاجته من الأجهزة التي يمكن تصنيعها مثل الغسالة وغيرها من المنتجات .

وبعد ذلك تجولنا في أروقة الشركة واطلعنا على منتجاتها ، وخلال تجوالنا التقينا مدير التسويق في الشركة علي سهيل صادق الذي أكد أن الشركة العامة للصناعات الخفيفة تعد الأولى في مجال تصنيع الثلاجات (ثلاجات عشتار) المعروفة بكفاءتها وقدرتها الكبيرة على التبريد في ظروف مختلفة ومحافظتها على البرودة لمدة طويلة في حال انقطاع التيار الكهربائي كما أن للشركة أيضا خدمات ما بعد البيع ، وشدد على أن الشركة لاتزال تسوق منتجاتها للمواطن ولجهات أخرى متعددة وهي ذهبت أيضا باتجاه البيع بالتقسيط للموظفين وبنفس سعر البيع النقدي المباشر وهي خطوة تعتبر جيدة ومشجعة للمواطن .

آفاق مستقبلية

وقبل أن نختتم جولتنا توجهنا إلى وزارة الصناعة والمعادن والتقينا هناك بمسؤول القطاع المختلط فيها ، الذي أكد لنا أن هناك بوادر ايجابية من قبل الدولة في المدة الأخيرة ستسهم في دعم هذا القطاع الذي يعد من أكثر القطاعات على صلة بحياة المواطن اليومية وهي من ضمن ١٨ شركة مساهمة مختلطة تمتلك الدولة أسهماً فيها ، وهناك قرض تمت الموافقة عليه للقطاع المختلط بقيمة ٨٥ مليون دولار إلا أن وزارة المالية لديها بعض المتعلقات بهذا الموضوع حيث تطالب تلك الشركات بضمانات لقاء هذا القرض ومع هذا فقد حصلت الشركة في وقت سابق على قرض بقيمة ٥ ملايين دولار ساهم في إنعاش الشركة جزئياً .

وعن إمكانية الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع ، أشار مدير القطاع إلى أن هناك بعض اللقاءات والمباحثات التي تجريها الشركات مع جهات تركية إلا أنها ما زالت في مراحل أولية لكنها ستكون اتفاقات مجدية لاعتبارات عدة من بينها العلاقات العراقية – التركية المتميزة وتقبل المواطن للبضاعة التركية إضافة إلى التكنولوجيا والإمكانات المتقدمة التي تمتلكها تركيا في المجال الصناعي ، خاصة وان هناك نية لبناء الآلاف من الوحدات السكنية ومن شأن ذلك ان يزيد الطلب على الاجهزة المنزلية ومنها منتجات شركة الصناعات الخفيفة و الالكترونية والهلال في المستقبل القريب.

وبخصوص المنتجات المستقبلية للشركة ، اوضح انه سيتم استخدام غازات صديقة للبيئة ، حيث سيتم تغيير نوع الفريون المستخدم في الثلاجات ، كما انه من المؤمل تصنيع منتجات اقل استهلاكاً للطاقة الكهربائية، منوهاً إلى انه سيتم التحرك لتحسين التسويق الى اقليم كردستان .

وفي ظل تفاوت رغبات واحتياجات المواطنين لمثل تلك الأجهزة يبقى المواطن نفسه هو الكفيل باختيار ما يناسبه ويحتاجه وفق ما تقتضيه حاجته ، لكن شرط أن لا يكون سعر أو شكل ما يقتنيه على حساب الجودة والكفاءة ، ووفقاً لما استعرضناه فإن منتجات الشركة العامة للصناعات الخفيفة موجودة في منازل اغلب المواطنين ، لذا فإن المواطن قد يكون اعرف الناس بنوعيتها ومن لا يعرف كفاءتها فعليه أن يجرب وكما يقال (التجربة اكبر برهان).

الاقتصادي | العدد (1816) السنة السابعة - الثلاثاء (8) حزيران 2010

تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي

د.فلاح خلف الربيعي

إن أي ستراتيجية للانتقال في الاقتصاد العراقي ينبغي أن تركز على تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي ببعديه الداخلي والخارجي، كسبيل وحيد لإخراج الاقتصاد من حالة الركود التضخمي طويل الأجل ،على أن تعمل في الوقت نفسه على تغيير أسلوب التنمية، من خلال العمل على نقل الاقتصاد العراقي من حالة الاقتصاد السلطوي الشمولي إلى اقتصاد يقوم على نظام المنافسة والكفاءة والسوق الحرة.

يستلزم تحقيق تلك الأهداف وضع الآليات الكفيلة بتصحيح مسار التنمية من خلال تبني ستراتيجية للتنمية تضمن الوصول إلى أقصى انتفاع من الإيرادات النفطية ، بتوجيه تلك الموارد نحو تمويل الاستثمار في رأس المال الإنتاجي المباشر والاستثمار في رأس المال الاجتماعي لرفع مستوى التراكم الرأسمالي، وتنويع الهيكل الإنتاجي،فضلا عن تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، الكفيل بتعزيز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص وعلى أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق.

وعلى الرغم من أن تلك التوجهات لم تغب عن بال الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ ، إلا أن عملية تنفيذها على ارض الواقع كانت تصطدم بنوعين من العقبات أو التحديات، الأول التحديات الموروثة عن الحقب والمراحل السابقة، اما النوع الثاني فهو تحديات جديدة أو بازغة وهي مجموعة التحديات التي طفت على سطح المشهد الاقتصادي والسياسي بقوة بعد ٢٠٠٣ .

وتهدف هذه الورقة إلى تشخيص طبيعة تلك التحديات ،وتحديد الآليات والسبل الكفيلة بالخروج منها.

أولا : التحديات الموروثة

تشمل على مجموعة التحديات والخصائص الهيكلية الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العراقي كاقتصاد نفطي شبه ريعي ، و حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن أبرز تلك التحديات:

١- الاختلالات الهيكلية

تشمل على مجموعة الاختلالات، المرتبطة بهيكل الاقتصاد العراقي كاقتصاد نفطي شبه ريعي ، الناجمة عن هيمنة قطاع النفط الخام على المساهمة الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي وفي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى وعلى حساب التخلف النسبي لبقية القطاعات الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية وقد تفاقمت تلك التحديات في بداية عقد السبعينيات بعد تأميم النفط، و الزيادة الهائلة التي حدثت في إيرادات النفط ، وما تبعها من تركيز على هدف الإفراط في إنتاج النفط ، والاستغلال الجائر لتلك الموارد النفطية للإغراض الأمنية والعسكرية، ، ومن دون أن يرافق ذلك سعي جاد لتوظيف الإيرادات المتحققة في توسيع الاستثمار الإنتاجي وتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية و الاستثمارات التنموية المادية والبشرية الأخرى لتهيئة المقدمات الضرورية لانطلاق الاقتصاد العراقي ، الأمر الذي قلل من فرص التنويع الإنتاجي وعمق من ظواهر الاختلالات الهيكلية ،وفسح المجال واسعا للإفراط في الإنفاق الحكومي الاستهلاكي المتحيز لسياسات البقاء في السلطة، وسوء استخدام وتوزيع إيرادات النفط ، وقد تعمقت تلك الاختلالات ، بعد فرض العقوبات الدولية وفرض الحصار الاقتصادي في إعقاب غزو الكويت في ١٩٩٠ ومنذ ذلك الحين دخل الاقتصاد العراقي في حالة من التضخم الركودي طويل الأجل ، ثم دخل الاقتصاد العراقي مرحلة الأزمة البنيوية الحادة بعد الحرب المدمرة في ١٩٩١ التي ألحقت أفدح الإضرار بالبنية التحتية والإنتاجية واستمرت تلك الأزمة بالتفاقم بعد إسقاط النظام وتحول البلد إلى دولة محتلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٣.

٢- عدم الاستقرار السياسي

إن تاريخ العراق هو عبارة عن سلسلة طويلة من الغزوات الأجنبية والانقلابات المضادة ، ما جعل معظم التغيرات في الحكومة والقيادة ، تكون على شكل صدمات عنيفة و مفاجئة، الأمر الذي حرم عملية التنمية من حالة الاستقرار والاستمرار الضروريتين ، فنجم عن ذلك فشل المخططين والمنفذين في إنفاق الأموال المخصصة في برامج خطط التنمية وفي جميع قطاعات الخطة ، وفق معيار كفاءة الأداء، أو كفاءة الإنفاق.

وعلى الرغم من الآمال التي عقدت على عملية التغيير السياسي في ٢٠٠٣ باعتبارها ستكون مدخلا لإنهاء الصراع السياسي والاجتماعي على السلطة وتكريس مبدأ التداول السلمي للسلطة ، إلا أن تلك العملية جاءت بنتائج متواضعة حتى الآن.

فضعف دور الأحزاب و منظمات المجتمع المدني جعل عملية المشاركة في السلطة تقوم على أسس الطوائف والمكونات القومية والدينية وليس على أسس مدنية وسياسية ، التي منحت الأولوية في اختيار الوزراء وموظفي الدولة الكبار لاعتبارات المحاصصة السياسية والموازنات الطائفية ،وعلى حساب التخصص الأكاديمي والكفاءة والنزاهة وشكّل هذا العامل تحدياً خطيراً أسهم في تعميق حالة الصراع والعنف وتعطيل عملية التنمية وإعادة الإعمار.

٣-ربط الإنفاق الاستثماري بزيادة الإيرادات النفطية

ربطت جميع الحكومات المتعاقبة، وبصرف النظر عن ميولها الإيديولوجية للإنفاق الاستثماري بالزيادة في الإيرادات النفطية،من دون مراعاة حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، أو مدى توفر المتطلبات التكنولوجية والبشرية المتخصصة،هذا الأمر جعل التخصيصات الاستثمارية الموجهة نحو جميع الأنشطة الاقتصادية ،متغيراً تابعاً لظروف الموازنة العامة التي هي بدورها،متغير تابع لإيرادات النفط ،فعند ارتفاع نسب العجز في موازنة الحكومة ، نتيجة لتراجع إيرادات النفط سيتم التركيز على تغطية تلبية متطلبات الشق الجاري من الأنفاق والتضحية بالشق الاستثماري ، وهذا ما كان يحصل عادة في أغلب مراحل التنمية في العراق ، إذ تؤكد تجربة العراق الاقتصادية من الخمسينيات حتى الآن على فشل الحكومات المتعاقبة في توظيف الإيرادات المتحققة في توسيع الاستثمار الإنتاجي وتوسيع الطاقات الإنتاجية غير النفطية وتهيئة المقدمات الضرورية للتهيئة لانطلاق الاقتصاد العراقي، كنتيجة لتبنيها سياسة الاندفاع نحو تحقيق أقصى قدر من إيرادات النفط من دون رؤيا وطنية واضحة، وستراتيجية اقتصادية محددة، لذا أخفقت في تحقيق هدف التخصيص الرشيد للإيرادات النفطية المتاحة الكفيل بتحقيق هدف تحقيق التنويع وزيادة فرص التشغيل، و تقليل الاعتماد على إيرادات النفط .

٤-فشل السياسات الاقتصادية

تكشف المراجعة المتفحصة للسياسات الاقتصادية في العراق عن الدور الخطير لتلك للسياسات سواء في جانبها المالي أم النقدي أم التجاري أم الصناعي أم الزراعي أم غيرها من السياسات المتمثل بسوء استخدام إيرادات النفط ، في شيوع مظاهر التخلف وتدهور مستويات الإنتاج والإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وبالتالي ضعف مستوى التنويع الاقتصادي، مما عمق من مظاهر الاختلال والتشوه في الاقتصاد العراقي التي من أبرزها التشوه في الهيكل الاقتصادي نتيجة لهيمنة القطاع النفطي وتراجع القطاعات السلعية وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الكهرباء والمياه وتنامي القطاعات الطفيلية فضلا عن التشوه في سعر صرف الدينار، والتشوه في نظام الضرائب، في الأسعار، في هيكل أسعار الفائدة ، والتشوه الناتج من عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية،و تشوهات في توزيع الدخل والثروة .فقد فشلت معظم إجراءات السياسات الاقتصادية في العراق سواء في جانبها المالي أم النقدي أم التجاري أم الصناعي أم الزراعي أم غيرها من السياسات وكان من أبرز ملامح هذا الفشل:

أ-فشل سياسة التنمية الزراعية الذي عكسه التراجع المستمر في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وهبوط الإنتاجية الزراعية وأدى ذلك إلى تحول العراق إلى بلد مستورد لها.

ب- فشل سياسة التنمية الصناعية الذي عكسه التراجع المستمر في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل فضلا عن الفشل في بناء الهيكل الصناعي ، فما زال هذا الهيكل بدائيا يعتمد على مجموعة من الصناعات المعوضة عن الاستيراد التي تتميز بكثافة مدخلاتها الإنتاجية المستوردة ، التي لا تقوى على البقاء إلا في ظل الحماية،والدعم الحكوميين إلى جانب مجموعة من الصناعة الصغيرة والحرفية.

ج- تشوه عمل آليات السوق الحرة، كنتيجة للتشوه ، في سعر صرف الدينار، و في أسعار السع والخدمات ، وأسعار الفائدة، والتشوه في نظام الضرائب ، والتشوهات في نظام توزيع الدخل والثروة، فضلا عن التشوهات الناجمة عن ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية.

ثانياً-التحديات البازغة

وهي مجموعة التحديات التي طفت على سطح

المشهد السياسي والاقتصادي العراقي بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣

١-التحدي الأمني

ارتبط هذا التحدي بانهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وتراجع دور النظام القانوني ، بعد انهيار الحكومة بجميع مؤسساتها وتحول العراق إلى دولة محتلة في العام ٢٠٠٣ ، وما رافق عملية الاحتلال من فوضى في إدارة المؤسسات وما رافق ذلك من فشل في حماية حدود العراق الممتدة قرابة (٣٦٥٠) كيلومتراً مع كل من إيران والسعودية وسوريا وتركيا والكويت والأردن وقد هيأت كل تلك الظروف المناخ المناسب لظهور حركات التمرد والإرهاب والمقاومة بمختلف صنوفها ومسمياتها ، وسمحت باستمرار تدفق الإرهابيين أو وصول المساعدات المالية والعسكرية إليهم من دول الجوار. ومما زاد من المشهد الأمني تعقيدا هو بروز ظاهرة المحاصصة والاستقطاب الطائفي وممارسات التمييز والتنازع على السلطة التي هيمنت على المشهد السياسي بعد ٢٠٠٣، ألحقت كل هذه التطورات أفدح الإضرار بالبنية التحتية والإنتاجية ، بعد أن تركزت عمليات تخريب على خطوط أنابيب النفط وتخريب خطوط نقل الطاقة الكهربائية ومحطات توليد الكهرباء،والمياه ، فضلا عن الاستهداف المباشر لحياة المواطنين العزل، حيث يستشهد أو يصاب بجروح عشرات الناس الأبرياء يومياً ، ومن الطبيعي أن يقود استمرار هذا التحدي اليومي الى منح الأولوية في التخصيصات للجانب الأمني وعلى حساب عملية إعادة الإعمار والتنمية ، ومع ذلك وبعد أكثر من سبع سنوات من التجربة الصعبة والباهظة التكاليف، مازال هناك الملف الأمني يشكل تحديا خطيراً يواجه عملية التنمية والانتقال في العراق ، فمازال عدد من محافظات العراق يفتقر لحالة الاستقرار الأمني فضلا عن الاستقرار الاجتماعي والسياسي ومازالت هناك صعوبات تواجه عمليات فرض سلطة القانون والنظام العام والعدالة بين المواطنين.

٢- تحدي البطالة

مهما كانت وجهات النظر بشأن البطالة وبياناتها، فأنها تُعد من عوامل التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب ما تركته من آثار سلبية على شرائح واسعة في المجتمع، تتمثل في ارتفاع معدلات الإعالة وعدم قدرة العائلة العراقية على تلبية احتياجاتها الضرورية، ويعود تحدي البطالة الى توقف معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية باستثناء أنشطة الإدارة العامة للدولة والأجهزة الأمنية كالجيش والشرطة بالإضافة الى أنشطة التجارة والبناء والتشييد.

لم تبرز ظاهرة البطالة بوضوح خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات بسبب ظروف التعبئة العسكرية العامة التي شملت معظم الإفراد النشطين اقتصاديا ، إلا ان تلك الظاهرة استفحلت بوضوح وشكلت تحدياً خطيراً بعد سقوط النظام في نيسان ٢٠٠٣،وبعد أن اتخذت إدارة الاحتلال الإجراءات بحل الجيش السابق وتسريح مئات الآلاف من المطوعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، فضلا عن توقف العمل بقانون الخدمة الإلزامية ، وتفاقمت تلك الأزمة نتيجة استمرار تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي وعدم اتخاذ الإجراءات السريعة للبدء بتعمير البنية الأساسية، وتأهيل الصناعات الرئيسة المخربة، وخاصة منها طاقات إنتاج الكهرباء ومياه الشرب، وتقديم الخدمات العامة. وبفعل تراكم تلك الأخطاء والإخفاقات أصبح أكثر من نصف شباب المدن العراقية عاطلين عن العمل، في حين لا تتجاوز مشاركة المرأة في القوة العاملة الـ ١٩ ٪ ، وهذه البطالة في معظمها بطالة هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الإنتاج الرئيسة وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ومعظم الأنشطة الخدمية .

تكشف المراجعة المتفحصة للسياسات الاقتصادية في العراق عن الدور الخطير لتلك السياسات سواء في جانبها المالي أم النقدي أم التجاري أم الصناعي أم الزراعي أم غيرها من السياسات المتمثلة بسوء استخدام إيرادات النفط ، في شيوع مظاهر التخلف وتدهور مستويات الإنتاجية والإنتاجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية وبالتالي ضعف مستوى التنويع الاقتصادي.

٣- تحدي الفقر

ترتب على ارتفاع معدلات البطالة و استمرار التحدي الأمني وركود النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع مطرد في معدلات حالة الفقر لدى الغالبية العظمى من السكان، وعدم حصول تحسن واضح في مستوى دخول الطبقة المتوسطة،وتعد ظاهرة الفقر اليوم من المعضلات الرئيسة التي تواجه عملية التنمية بعد ان وصلت نسبتها الى أكثر من (٥٠٪) من السكان ، ويعود ارتفاع هذه النسبة الى الزيادة عدد السكان ، وبالتالي زيادة معدلات الإعالة وزيادة عرض القوى العاملة وارتفاع معدل البطالة واتساع نطاق ظاهرة التهميش، كما ساهم الارتفاع في معدلات التضخم وبخاصة الارتفاع في أسعار المشتقات الى تخفيض مستوى الدخول الحقيقية على الرغم من الزيادات المستمرة في الدخول النقدية وكانت المحصلة هي استمرار ارتفاع معدلات الفقر، ووفر هذا الوضع مجالا رحبا لتوريط الكثير من سكان الأحياء الفقيرة في الإعمال الإرهابية أو دفعهم الى الانضمام الى المليشيات المسلحة،كما أدى الى ارتفاع معدلات جرائم السرقة والاختطاف وتشويه صورة المشهد الاجتماعي في العراق.

٤- تحدي الفساد

يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تعطيل مسيرة التنمية، علاوة على آثاره الاقتصادية والاجتماعية. وشكل استفحال هذه الظاهرة بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ أحد التحديات الرئيسة التي واجهت عملية الانتقال في العراق، فقد أدى إنهيار مؤسسات الدولة القانونية والفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال وحالة الانفتاح العام، وتدفق أموال من الخارج ودخول شركات أجنبية في تنفيذ مشاريع الإعمار، و تعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الإعمار، إلى تهيئة الظروف المناسبة لممارسة الفساد على نطاق واسع ، ولم تعد ممارسة الفساد حكرا على وزراء الدولة وموظفيها الكبار، بل أخذت تمتد الى مختلف أركان الجهاز الإداري والقضائي والتعليمي والمؤسسات الإنتاجية و الإنشائية و الخدمية في بغداد والمحافظات، فقد أدت ظاهرة الحزبية والمحسوبية إلى سيطرة عدد من الانتهازيين المنَظمين ، الذين حولوا الفساد المالي والإداري إلى ظاهرة أخطر من الإرهاب في تأثيراتها السلبية على الدولة والمجتمع وبفعل هذه التطورات أخذ العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية.

٥ – تحدي التحول نحو اقتصد السوق

أثبت الإخفاق التنموي في العراق خلال العقود السابقة على أن هيمنة مؤسسات القطاع العام ومركزية التخطيط الاقتصادي والمركزية الشديدة في عمليات صنع القرار، لم تتمكن من تحقق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وسببت الكثير من المشاكل الهيكلية الخطيرة، وقادت إلى تبديد الموارد النفطية على الحروب والمغامرات.ومن هنا ،فان العراق بحاجة إلى دور نشط للقطاع الخاص المحلي والأجنبي هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان عدداً من العوامل الموضوعية والتحديات التي تتطلب بقاء الدور الحكومي واسعا في اقتصاد العراق من أبرزها:

أ- صعوبة التخلي عن حالة احتكار الحكومة لموارد النفط والغاز الآن وفي المستقبل اذ لا يمكن خصخصة الثروات السيادية من هذا النوع ،كما هو من غير المنطقي الاعتماد على التمويل الخارجي لجميع مهام تطوير هذا القطاع .

ب- صعوبة التخلي عن الحوافز الصناعية المقدمة لمصانع القطاع العام- التي تقدم على شكل قروض ميسرة، أو أراض صناعية بإيجارات رمزية، وتوفير الطاقة الكهربائية والوقود والمياه بأسعار مدعومة والإعفاء من الضرائب والجمارك - في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها القطاع الصناعي حالياً كسبيل وحيد لإعادة النهوض به مجددا ، ولكن من ناحية ثانية فان هذه الحوافز تسهم في تشويه نظام الأسعار وتكرس حالة الاختلال في الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة لصالح الأنشطة الاستهلاكية المعوضة عن الاستيراد وعلى حساب تخلف الأنشطة التصديرية والأنشطة الوسيطة والإنتاجية.

ت- صعوبة التخلي عن دعم القطاع الزراعي فمستقبل هذا القطاع سيبقى معتمداً أساسا على الجهد الحكومي ، لحاجة هذا القطاع إلى إقامة العديد من السدود والخزانات وإنشاء وتطوير شبكات الإرواء .

ث- صعوبة التخلي عن دعم قطاع الكهرباء لحاجة هذا القطاع الى استثمارات ضخمة من الصعب أن يضطلع بها القطاع الخاص، المحلي أو الأجنبي بمفرده .

ج- الحاجة إلى إطار التشريعي يسمح بتوسيع مشاركة الأجانب في عملية الاستثمار والدخول في النشاط الاقتصادي والتنافس في السوق المحلية .

ح- الحاجة إلى زيادة مستوى الشفافية، وتوفير المعلومات و البيانات .

خ- الحاجة إلى الإطار التشريعي الذي يضمن حماية حقوق الملكية والاختراع .

د- استمرار تغليب الهاجس الأمني على الاعتبارات الاقتصادية، الأمر الذي يدفع باتجاه احتكار النشاط الاقتصادي الخاص من قبل مجموعة من رجال الأعمال المقربين من السلطة .

٥ – تحدي الدولة الرخوة

عمت معظم أجهزة الدولة في العراق بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ ، حالة من الفوضى الإدارية، ساهمت في تكريسها الفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال ، ثم عززها الضعف في مستوى كفاءة الوزارات والأجهزة الحكومية الوطنية التي توالت على الحكم بعد ٢٠٠٤ ، فمعظم هذه الأجهزة قد انبثقت عن عمليات المحاصصة وما تطلبته من تغليب للاعتبارات الطائفية على حساب اعتبارات التخصص الأكاديمي والكفاءة والنزاهة ، وكانت النتيجة هي حرمان الكوادر والكفاءات الفنية والتنظيمية والإدارية المتقدمة من فرصة تولي تلك المناصب ، وقادت تلك التطورات إلى تكريس ظاهرة الدولة الرخوة ، وهي الظاهرة التي تعبر عن حالة الدولة التي تعانى من ترهل جهازها الإداري نتيجة لعجزه عن القيام باختصاصاته ومهامه الرئيسة ووقوعه فريسة لعدم الكفاءة، وانتشار الفساد والمحسوبية، وانصراف موظفي الدولة للتكسب من الوظيفة العامة، والخضوع لأصحاب النفوذ، وانعدام الرؤية الإصلاحية والتخطيط المحكم والرقابة الفاعلة، وأن النسبة الغالبة للثروة ذات طابع ريعي أو طفيلي أو غير إنتاجي، وباختصار فأن سيادة الفساد وعدم احترام القانون فضلا عن غياب السعي للمصلحة العامة، وعدم الخضوع المستمر لتقييم ومحاسبة المواطنين أو ممثليهم الحقيقيين تشكل القوانين الداخلية والمواصفات الرئيسة للدولة الرخوة ومن الطبيعي أن يشكل هذا النمط للدولة الرخوة عائقاً حقيقياً أمام جهود التقدم والتنمية، ولذلك يتعين اتخاذ خطوات إصلاحية شجاعة لتغييرها عن طريق تقليص حجمها وتخليصها من مهامها ووظائفها غير الجوهرية، وتركيزها على رسالتها الحقيقية ورفع كفاءة القائمين عليها وحسن اختيارهم وإنفاذ القوانين بكل صرامة وعدالة، ومحاربة الفساد صغيرا أو كبيرا ومن ابرز العوامل التي أسهمت في تكريس ظاهرة الدولة الرخوة في العراق:

أ-الفشل في تحديد الأولويات بالشكل الصحيح : فلا تزال الأولوية في اختيار الوزراء و كبار موظفي الدولة تتم على أساس الاعتبارات السياسية واعتبارات المحاصصة السياسية والموازنات الطائفية ،وعلى حساب التخصص الأكاديمي والكفاءة والنزاهة ، ما أدى الى تكوين كوادر وأطر إدارية عاجزة عن القيام بمهامها بالشكل الصحيح .

ب-ضعف مستويات التدريب الفعّال للقيادات الإدارية التي تتولى مهمة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية سواء أكان ذلك من حيث الكم أم الكيف،فمن حيث الكم لا يزال عدد مؤسسات التدريب الإداري محدوداً بدرجة كبيرة.

ت-عدم استقرار الجهاز الإداري وتعرضه للكثير من التقلبات غير المدروسة وغير المبررة على أسس موضوعية تراعي مصلحة الجهاز الإداري،فكثيراً ما تلغى وزارات أو مؤسسات أو يعاد إنشاؤها، من دون أن يكون هناك سبب منطقي لذلك.

ث-التغيرات السريعة السياسية التي شهدها العراق مؤخرا أفقدت الجهاز الإداري توازنه،وجعلته غير قادر على إنجاز أي تطور في المجال الإداري،حيث الحكومة تلعب عادة ما يعرف بالأثر المغناطيسي؛ فينجذب الجهاز الإداري وراء سياساتها،حتى وإن كانت تلك السياسات غير صالحة من المنطلق الإداري،ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع المربك إلى عدم التركيز على برامج التنمية الاقتصادية والتنمية الإدارية وبالتالي انخفاض كفاءة الأداء التنموي والإداري .

ج- عدم وجود رؤية ستراتيجية تشمل منظومة الأهداف والغايات والرؤى الإدارية الستراتيجية لمعالجة حالة التخلف الإداري؛ فعدم وجود هذه الرؤية دفع الى التركيز على المعالجات الآنية ،وعدم الإحاطة بأبعاد المشاكل الاقتصادية والإدارية والقانونية .

ح- عدم وجود الدافعية لدى المشاركين في تشريع وتنفيذ برامج التنمية ،وخاصة القياديين ،وهذه الدافعية تتطلب وجود قناعة وإيمان لدى المشتركين في العملية السياسية ،ليتمكنوا من دعم برامج الحكومة،والدفاع عنها وشرحها للآخرين وتطبيقها،وهذا الوضع –للأسف- غير متحقق حتى الآن لدى جزء مهم من المشاركين في العملية السياسية ، وساهم ذلك في تعثر العملية السياسية وتدهور الوضع الأمني فضلا عن توقف عملية التنمية وبطء عملية إعادة الإعمار

خ- عدم توفر عنصر الثقة بالنفس لدى المشاركين في العملية السياسية ، اثر على قابلتهم على تنفيذ ما أوكل إليهم من برامج، ويعد عنصر الخبرة والتدريب أساساً قوياً لبناء مثل هذه الثقة.

الخاتمة

إن أي برنامج اقتصادي بعيد المدى يستهدف تحقيق عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي، ينبغي أن ينطلق من التشخيص الدقيق للتحديات والعوامل التي ساهمت في استمرار المأزق التنموي المشار إليها في هذه الدراسة ويمكن أن تكون التطورات الأخيرة التي حصلت وفي مقدمتها نهاية حالة الاحتلال العسكري للمدن العراقية والتحسن النسبي في الوضع الأمني ،وانجاز الانتخابات أن تكون مدخلا مناسبا للحكومة الجديدة لتحقيق هذا البرنامج الذي ينبغي أن يركز على الآليات الكفيلة بزيادة معدلات النمو والتشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التركيز على ما يأتي :

١-زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي، خصوصا في القطاعات غير النفطية لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٨٠ ٪ .

٢-زيادة مساهمة الناتج غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الموازنة العامة إلى ما لا يقل عن ٨٠٪

٣- ضمان التحول التدريجي إلى اقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة .

٤-اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة صادرات العراق السلعية الصناعية والزراعية و تقليص الأستيرادات.

٥-تطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.

٦-تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية،والمرافق العامة

وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالات والمعلومات.

٨- توفير بيئة اقتصادية مناسبة تعزز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص على أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق، ومنح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية.

٩-إعادة توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية، بما يكفل زيادة مستويات الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وإضفاء نوع من المرونة على سياسات التشغيل والتوظيف وخاصة في مجال الاستغناء عن خدمات العمالة الفائضة.

١٠- تعزيز سلطة القانون والتعجيل بإنهاء دور التنظيمات المسلحة والمليشيات التي شاركت في إشاعة الفوضى والتخريب والقتل وتعطيل العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١١- اتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي .

١٢-تفعيل دور التنظيمات والأحزاب والشخصيات الديمقراطية صاحبة المصلحة الحقيقة في العراق الديمقراطي.

يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تعطيل مسيرة التنمية، علاوة على آثاره الاقتصادية والاجتماعية. وشكل استفحال هذه الظاهرة بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ أحد التحديات الرئيسة التي واجهت عملية الانتقال في العراق، فقد أدى إنهيار مؤسسات الدولة القانونية والفوضى التي رافقت إدارة الاحتلال وحالة الانفتاح العام، وتدفق أموال من الخارج ودخول شركات أجنبية في تنفيذ مشاريع الإعمار، و تعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الإعمار، إلى تهيئة الظروف المناسبة لممارسة الفساد على نطاق واسع.

الاقتصادي | العدد (1816) السنة السابعة - الثلاثاء (8) حزيران 2010

أداء الاقتصاد العراقي المتوقع عام ٢٠١٠

د. محسن علي حسن

١- التطورات الاقتصادية الدولية

شارفت الازمة العالمية على الانتهاء منذ الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ مع انتعاش نسبي في الطلب ونمو متباطئ في الناتج المحلي وتحسن ملموس في اسعار المستهلك ونمو معتدل في التجارة ، اذ تشير تقديرات المنظمات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي الى ان النمو في الناتج العالمي يتوقع ان يستمر منذ الفصل الثالث ولو بخطوات معتدلة الى ان يبلغ ٣٪ في عام ٢٠١٠ . في البلدان المتقدمة بالكاد يحقق الاقتصاد نمواً يتجاوز ١،٣ ٪ عدا اميركا واليابان . اما في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة فيتوقع ان تحقق اقتصاداتها نمواً يتجاوز ٥٪ خاصة في الصين والهند حيث يتوقع ان تكون معدلات النمو فيهما ٩٪ و ٦،٤٪على التوالي ، كما تؤكد التقديرات ذاتها الى ان الارقام القياسية لاسعار المستهلك ربما تشهد انماطاً متشابهة في معدلات النمو : في الدول المتقدمة ١٪ وفي الدول النامية ٥٪ . وربما تنعكس تلك التطورات على انتعاش التجارة الدولية ومنها تجارة النفط الخام حيث يتوقع ان تنمو بنسبة ٢،٥ ٪ عام ٢٠١٠ مقارنة مع ٣٪ بلغتها عام ٢٠٠٨ .

فبعد الارتفاعات الحادة في اسعار النفط الخام شهدت نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ تدهوراً كبيراً في هذه الاسعار . ومنذ حزيران من هذا العام كانت اسعار النفط تتقلب مابين٦٠- ٧٠ دولار للبرميل بسبب تعويض مخزونات الدول الأوروبية وزيادة الطلب على النفط الخام خاصة في الصين . وعلى هذا الاساس قامت وكالة الطاقة الدولية بتعديل تنبؤاتها حول الطلب على النفط الخام بدءاً من ٢٠٠٩ فصاعداً من ٢، ٣ ٨ مليون برميل باليوم الى ٨٤،٦ مليون برميل باليوم . وفي هذا الاتجاه من المتوقع ان تتراوح اسعار النفط مابين ٧٢- ٧٥ دولار/ برميل في حزيران ٢٠١٠ . وقد استند الانتعاش العالمي على السياسات التوسعية التي انتهجتها الدول الكبرى . غير ان المستقبل لازال يحيطه عدم اليقين بسبب التخوف من قيام تلك الدول بتغيير سياساتها المالية والنقدية التي استخدمت في تحفيز الاقتصاد . وبرغم ان مجموعة العشرين التي انعقدت في بتزبرغ قد أوصت باستمرار تلك السياسات حتى تضمن انتعاشاً متينا إلا أن إجراءات التحفيز سوف يتم التخلي عنها تدريجياً بعد ان وفرت البنوك المركزية فائض سيولة انعكس على تحسن الاوضاع المالية . فالاحتياطي الفيدرالي جدد امد بعض الادوات حتى نهاية اذار وبعضها بنهاية حزيران ٢٠١٠ . وبنك اليابان مدد بعض التسهيلات الى البنوك حتى بداية شباط ٢٠١٠ . اما كل من بنك انكلترا والبنك السويسري الوطني والبنك المركزي الأوروبي فقد أعلنت بشكل جماعي تعليق بعض تسهيلاتها في تشرين الاول ٢٠٠٩ وبعضها في كانون الثاني ٢٠١٠

٢- الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٠

ان الهدف الاول للسياسة الاقتصادية رفع مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان . ويقتضي تحقيق هذا الهدف زيادة معدل النمو من الناتج المحلي الاجمالي (الحقيقي) وتقليل التفاوت بين الدخول من خلال الطريقة التي يتم فيها توزيع تلك الزيادة.

وتستلزم هذه الزيادة توافر شروط معينة منها : معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الاسمي يجب ان يفوق معدل النمو في مجموع السكان،تخفيض نسبة البطالة ، تخفيض معدل التضخم من دون التجاوز على الاحتياطي من التحويل الخارجي الذي يضمن انسيابية التجارة الخارجية . فبفضل الزيادة الحاصلة في الايرادات النفطية،ارتفع معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي (الاسمي) بنسبة ٣٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ بينما يبلغ معدل التغير (الحقيقي) ٥،٦ ٪ خلال الفترة نفسها عاكساً بذلك اثار الضغوط التضخمية . وربما تبلغ النسبة ٨٪ عام ٢٠٠٩ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي . ومن المتوقع ان يكون معدل النمو الحقيقي عام ٢٠١٠ اعلى من مستواه في عام ٢٠٠٩ بأكثر من ٢٪ . وليس من الصعب الوصول الى هذا المعدل بسبب تحسن الوضع الاقتصادي كما تعكسه مؤشرات النصف الاول من عام ٢٠٠٩ وتخصيص نحو ٢٨٪ من موازنة ٢٠١٠ لبرامج الاستثمار . ومع ذلك فأن الامر يتوقف الى حد ما على مدى قدرة البنك المركزي العراقي بالحفاظ على سياسته المستقلة في ما يتعلق بالسيطرة على معدلات التضخم وابقائها بالحدود المقبولة واستقرار سعر الصرف وتكييف اسعار الفائدة مع مناخ الاستثمار ومعالجة الصعوبات التي تواجه ميزان المدفوعات .

وتؤكد المعلومات والبيانات المتوفرة ان النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر لايتناسب مع الإمكانات المالية والبشرية الموجودة، إذ تتوفر لدى العراق احتياطيات كبيرة من العملات الاجنبية تجعله بوضع يحسد عليه مقارنة مع بقية البلدان بالنسبة لسهولة توفير السلع المستوردة خاصة مستلزمات الانتاج ، كما ان الاحتفاظ بأحتياطي كبير من تلك العملات امر ضروري لتحويل قسم من الزيادة في الطلب المحلي الى السلع المستوردة وبالتالي منع ضغوط التضخم من الاستفحال . والوضع العام لميزان المدفوعات ايجابي منذ عام ٢٠٠٤،وبرغم ان عام ٢٠٠٩ ربما ينتهي بأنخفاض في فائض الميزان التجاري بسبب الازمة العالمية الا ان سنة ٢٠١٠ والسنوات اللاحقة سوف تشهد تطوراً كبيراً في تراكم الاحتياطيات الاجنبية . وقد تكون لتداعيات تلك الازمة دافعاً مهماً لواضعي السياسة الاقتصاديةعلى اتخاذ خطوات سريعة وجدية نحو تغيير هيكل الاقتصاد العراقي وتنويع صادراته واحتياطياته من التحويل الخارجي.

ان عرض العمل غير مستخدم بالكامل او أنه مستخدم استخداماً ناقصاً،اذ ان هناك اعدادا كبيرة من السكان في سن العمل عاطلون في مختلف الوظائف والمناطق الجغرافية . وتشير البيانات الرسمية الى ان معدلات البطالة انخفضت من ٢٨٪ الى ٢٧٪ ثم الى ١٦٪ في الاعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠٠٤ على التوالي ، كما ان العمالة الناقصة كانت بحدود ٣٠٪ . وربما يكون لتحسن الوضع الاقتصادي والامني اثر ايجابي على التوقعات المتعلقة بمؤشرات التشغيل والبطالة عام ٢٠٠٩ وما بعده .

وعلى كل حال فأن الطريقة التي يتم فيها توزيع الزيادة في الدخل القومي تظهر وجود تفاوت كبير في الدخول لصالح الاثرياء . فتشير البيانات الى ان حصة تعويضات المشتغلين من القيمة المضافة او الناتج المحلي رغم ضآلتها الا انها ارتفعت من ٧،٩ ٪ عام ٢٠٠٤ الى ١٠ ٪ عام ٢٠٠٥ ثم الى ١٧٪ عام ٢٠٠٦ . ويستأثر القطاع العام بالحصة الكبيرة حيث بلغت ١٤٪ عام ٢٠٠٥،١١٪ عام ٢٠٠٦ مقارنة مع ٢،٦٪ على التوالي للقطاع الخاص. وتؤشر هذه الحقائق الحصة المنخفضة لتعويضات المشتغلين مقارنة مع الحصة المحتسبة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي التي كانت تتراوح مابين ٢٠٪ الى ٣٧ ٪،ومع كثير من البلدان المتقدمة والنامية والتي تتراوح مابين ٣٦٪ الى ٨٧٪ .

ولغرض تقليص التفاوت بين الدخول لابد من استمرار سياسة الحكومة بتخصيص جزء من الزيادة في الايرادات النفطية لتغطية الزيادة في الاجور والرواتب .وربما كان لهذه السياسة اثر في انخفاض نسبة العمالة الماهرة في القطاع الخاص بسبب الهجرة الى خارج العراق وتفضيل الخدمة الحكومية . وقد تسبب هذه السياسة ايضاً ارتفاعات في الاسعار في الاجل القصير الا ان إجراءات البنك المركزي من شأنها جعل هذه الارتفاعات بحدود مقبولة . وفي حالة عدم اجراء تعديلات في السياستين المالية والنقدية المتعلقة بالاجور وتحسين سوق العمل فأن حصة تعويضات المشتغلين في عام ٢٠١٠ سوف تزداد لتصبح بحدود ١٧٪ – ٢٠ ٪ من القيمة المضافة .

٣- الطلب على المصادر وتطور القطاعات الاقتصادية

تعكس المؤشرات الرئيسة سالفة الذكر استمرار الاتجاه الايجابي للتوقعات الاقتصادية في عام ٢٠١٠ . ففي جانب الطلب تعتبر الصادرات النفطية والنفقات الاستهلاكية اهم مصادر النمو في الطلب الكلي . أما في جانب العرض فأن قطاع النفط والخدمات والقطاع المالي من المتوقع ان تكون من بين المصادر المهمة للنمو . وفي حالة عدم حصول تراجع في توجهات السياسة العامة للحكومة فان قدراً مهما من التقدم سوف يعم جميع اقسام الاقتصاد وبالتالي تقلص الفجوة في الناتج الامر الذي يشجع القطاع الخاص على توسيع استثماراته لتلبية الطلب المتزايد .

أ- تطور مكونات الطلب

اولا – الاستهلاك

تعتبر النفقات الاستهلاكية من اكبر عناصر الطلب الكلي وتؤلف نحو نصف مجموع الانفاق النهائي او اكثر من ذلك في بعض السنين ونحو نفس النسبة من الناتج المحلي الاجمالي بعد استبعاد محتويات الواردات والضرائب غير المباشرة فتشير بيانات الحسابات القومية الى ان مجموع النفقات الاستهلاكية كان يؤلف ٦٥٪ من الانفاق على الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨،بلغت حصة القطاع الخاص اقل من النصف . وبرغم هذا الوزن المنخفض للاستهلاك الشخصي (العائلي) فان نسب التغير السنوي فيه عالية جداً قياساً بالاستهلاك الحكومي ، كما ان البيانات تؤكد استمرار الاستهلاك الحكومي بالارتفاع في عام ٢٠٠٩ ومن المتوقع ان يكون نموه اسرع في عام ٢٠١٠ نتيجة للتخصيصات العالية للبنود التشغيلية في الموازنة الفيدرالية والتي ستوفر مساهمة مهمة في النمو الاقتصادي . وبما ان الاستهلاك بشقيه العام والخاص يعتمد على حجم الدخل فأن التحسن في المناخ الاقتصادي سينعكس ايجابياً على رفع مستوى الاستهلاك. وبرغم ان ظروف الاستخدام لا تزال في المرحلة الانتقالية فأن الاستهلاك الشخصي سيرتفع كلما تستمر تعويضات المشتغلين بالارتفاع، اضافة الى ان هناك عوامل اخرى من شأنها توفير حافز لزيادة الاستهلاك مثل رفع مستوى الدخل القابل للتصرف وتخفيف شروط الائتمان ومنها أسعار الفائدة .

ثانيا- الاستثمار

بلغت حصة النفقات الاستثمارية للقطاعين العام والخاص ١٨،٥ ٪ من مجموع الانفاق على الناتج المحلي خلال الاعوام ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ ويلاحظ ان نمط النمو في هذه النفقات لم يكن منتظماً خلال تلك الفترة ووجود تناوب بين نفقات القطاعين. ويتأثر هذا النمط بعوامل متنوعة منها سياسة الحكومة في ما يتعلق بترتيب اولويات الموازنة والصدمات الخارجية التي تؤثر على حصة المشاريع الاستثمارية من النقد الاجنبي والقدرات الادارية لتنفيذ المشاريع وغيرها .ومن المتوقع ان تبلغ حصة الاستثمار في الناتج نحو ٢٧٪ عام ٢٠٠٩ واكثر من ذلك بقليل في عام ٢٠١٠ . ويؤلف الاستثمار الحكومي اكثر من ٨٠٪ من مجموع الاستثمار وقد يكون ذلك مفيداً لامكانية توجيهه نحو المجالات المرغوبة . اما القطاع الخاص فان شروط الائتمان ومنها اسعار الفائدة وتوقعات المستثمرين تلعب دوراً مهماً في تقرير حجم واتجاه النشاط الاستثماري . ومن المتوقع ايضاً ان يركز الاستثمار في قطاع البناء والتشييد خاصة نشاط الاسكان على حساب الاستثمار في الصناعة التحويلية التي تواجه مشاكل

متعددة.

وربما يكون لدعم الحكومة للاستثمار في المجالات الانتاجية للقطاع العام واعمار واعادة تأهيل الخدمات الحكومية والبنى التحتية اثر ايجابي على زيادة تكوين رأس المال الثابت. وقد يشجع ذلك على زيادة الإستثمار الاجنبي الذي كان لغاية ٢٠٠٨ ضئيلاً جداً لايتجاوز (٤٥) مليار دولار اغلبه من الشركات العاملة بدولة الامارات العربية ، بالإضافة الى ذلك قد يكون التحسن الامني والاستقرار السياسي واوضاع الاقتصاد الدولي وتعديل قانون الاستثمار وتطوير القطاع المصرفي عوامل مهمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وزيادة مساهمته في الاقتصاد العراقي في عام ٢٠١٠ ويمثل التمويل احد العقبات الكبيرة التي تقف امام نمو الاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية . ومن المتوقع ان تزيد المصارف رؤوس اموالها وكذلك نسبة الائتمان المخصصة للنشاطات الاستثمارية امتثالا لسياسة البنك المركزي في تنشيط دور المصارف التنموي . ومن المتوقع ايضا ان تتيح الفرص المفتوحة في العراق نتيجة تحسن العوامل غير الاقتصادية لزيادة التمويل الخارجي من قبل مؤسسات التمويل الاجنبية ولو ان تلك الزيادة لن تكون كبيرة في الاجل القصير بسبب الفساد الاداري وتعثر الاصلاح الاقتصادي . وبالرغم من تخصيص نسبة ٢٨٪ من الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠١٠ (مقارنة مع ٢٢٪ لعام ٢٠٠٨) الى المشاريع الاستثمارية فأن حصة عدد من المشاريع الحيوية من هذه التخصيصات لاتزال متواضعة ، اذ تبلغ حصة كل من قطاع الكهرباء وقطاع النفط ١٨٪ و ١٣ ٪ على التوالي،الامر الذي يدعو الى بذل جهود اضافية من قبل الحكومة لجذب الاستثمار الاجنبي لتطوير هذين القطاعين .

ثالثا – الصادرات

يتبين من البيانات التي ينشرها البنك المركزي العراقي ان مجموع الصادرات قد سجل نمواً عالياً خلال فترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ بلغ نحو ١٠٧٪ لكنه ربما ينخفض بنسبة ٢٥٪ عام ٢٠٠٩ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي قبل ان يعاود ارتفاعه بمعدل ١٥٪ في عام ٢٠١٠. وتشكل الصادرات النفطية ٩٨٪ من المجموع خلال الفترة المذكورة، أما الاستيرادات فقد تستمر بالزيادة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بمعدل ١٠٪ و ٣٪ على التوالي.

وبرغم أن استيرادات القطاع الخاص كانت تزداد بنسبة أكبر من الاستيرادات الحكومية، الا ان حصتها من المجموع في عام ٢٠١٠ لن تزيد عن ٤٦٪ بسبب تقلص حجم الاستيرادات من المنتجات النفطية. وبما ان معدل النمو الاقتصادي العالمي من المتوقع ان يرتفع بمعدل ٣٪ في عام ٢٠١٠ لذا فان الصادرات العراقية يتوقع ان يكون مستواها اعلى مما كانت عليه في عام ٢٠٠٩ متصاحباً مع انخفاض طفيف في اسعار الاستيرادات.

وبالنظر الى ميزان المدفوعات يلاحظ ان كلاً من الحساب الجاري والميزان التجاري قد حققا فوائض بنسب متقدمة منذ عام ٢٠٠٥ حيث تغير وضع الميزان من حالة العجز التي لازمته لسنوات طوال . وتشير التقديرات ان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي كان يتزايد حتى بلغ ١٥٪ عام ٢٠٠٨ وسوف يكون على نفس المستوى تقريباً عام ٢٠٠٩ ومن المتوقع ان يبلغ نحو ٥٪ عام ٢٠١٠ . اما حصة الميزان التجاري فربما تكون بحدود ٧٪ مع فائض معقول في العام المذكور،غير ان هذا الفائض لن يكون نتيجة لتغيير هيكل التجارة الخارجية وانما بفضل الايرادات النفطية . وبما ان حجم هذه الايرادات يعتمد على الاوضاع الاقتصادية في العالم الخارجي،لذا فأن ايرادات العراق من النقد الاجنبي سوف تبقى عرضة للتغيرات في حالة الاسواق الدولية وبالتالي من الصعب التوقع بأستمرار فائض ميزان المدفوعات في عام ٢٠١٠ على نفس مستواه في السنوات الخمس الاخيرة خاصة اذا تطلبت حاجة المشاريع الاستثمارية الحكومية او القطاع الخاص استيراد مستلزمات الانتاج بدرجة كبيرة.

ب- تطور القطاعات الاقتصادية

تعتمد التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠١٠ سواء في جانب الطلب او في جانب العرض على مستوى الاداء لأقسام وقطاعات الاقتصاد العراقي في الفترة الماضية واهداف وادوات السياسة الاقتصادية للفترة القادمة وبالتالي استعمال النظرية الاقتصادية كمؤشر لتلك التوقعات نظراً للصلة الوثيقة بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية فالمعلومات التي توفرها الحسابات القومية تشير الى تحسن تدريجي في جميع القطاعات الاقتصادية خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ ولو بدرجات متفاوتة،فقد سجل قطاع النقل والمواصلات نمواً فاق بقية القطاعات تلاه قطاع التجارة (الجملة والمفرد والفنادق والمطاعم) ثم قطاع النفط الخام وقطاع البناء والتشييد وقطاع الكهرباء والماء والقطاع المالي (البنوك والتأمين وملكية دور السكن)،اما القطاع الزراعي (الزراعة والغابات والصيد) فقد حقق انخفاضاً لكنه اقل نسبياً من السنين السابقة . اما في النصف الاول من عام ٢٠٠٩ (الذي تتوفر فيه البيانات) فأن الصورة لا تختلف كثيراً من حيث نمط النمو في تلك القطاعات او اهميتها النسبية مع بعض الاستثناءات . وفي ما يلي تفاصيل التطورات المتوقعة في القطاعات الاقتصادية للناتج المحلي الاجمالي:

اولا- قطاع الزراعة

كان القطاع الزراعي يعاني من مشاكل كثيرة طوال السنوات الماضية، فقد انخفض الناتج الزراعي عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٥،٨ ٪ عن عام ٢٠٠٧ وهي نفس النسبة تقريباً في العام الذي سبقه (١٦٪)، اما في النصف الاول من عام ٢٠٠٩ فقد انخفض بنسبة ٨،٥ ٪ . وتؤكد المعلومات ان هذا القطاع لازال يواجه معوقات متعددة برغم تحسن الوضع الامني اهمها نقص مصادر التمويل وارتفاع اسعار المدخلات المستوردة التي يحتاجها الانتاج الزراعي وارتفاع اسعار الوقود وكلف النقل بالاضافة الى وفرة المنتجات الزراعية الاجنبية المنافسة . ومن المتوقع ان ينهض هذا القطاع قليلا في عام ٢٠١٠ . فقد بدأت بشائر التحسن في الظروف المناخية في شهر كانون الاول عام ٢٠٠٩،واذا ما استمرت هذه الظروف بالتحسن فان حجم الانتاج الزراعي في عام ٢٠١٠ سيكون افضل بكثير،اضافة الى ان السياسة الزراعية التي ستنتهجها الحكومة تركز على توفير الائتمان طويل الاجل من دون فائدة مع تحسن اخر متوقع في كلف الانتاج خاصة الوقود والنقل . اما مدخلات الانتاج الزراعي المستوردة فمن المتوقع ان تكون اسعارها اقل من السنين السابقة نتيجة الاوضاع التي يعيشها الاقتصاد الدولي . وربما تؤدي جميع تلك التطورات الى وقف التدهور في قطاع الزراعة وتجعل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي تتجاوز الـ ١٠٪ في عام ٢٠١٠ .

تعتبر النفقات الاستهلاكية من اكبر عناصر الطلب الكلي وتؤلف نحو نصف مجموع الانفاق النهائي او اكثر من ذلك في بعض السنين ونحو نفس النسبة من الناتج المحلي الاجمالي بعد استبعاد محتويات الواردات والضرائب غير المباشرة فتشير بيانات الحسابات القومية الى ان مجموع النفقات الاستهلاكية كان يؤلف ٦٥ف من الانفاق على الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨،بلغت حصة القطاع الخاص اقل من النصف .

ثانيا- قطاع التعدين والمقالع

يساهم هذا القطاع بأكثر من ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي يؤلف النفط الخام المستخرج بنحو ٩٩٪ منه . وقد شهد هذا القطاع انخفاضاً بنسبة ٧٪ في عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٤ بسبب تدهور الاوضاع الامنية الا انه ارتفع بنسبة ٧ ٪ و ٤٪ و ١٧ ٪ في الاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي . وبسبب تأثر قطاع النفط الخام اكثر من غيره بالازمة العالمية فقد انخفض مستواه في النصف الاول من عام ٢٠٠٩ بنحو ٤ ٪ عما كان عليه في نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ . وتشير التوقعات الى تطورات ايجابية مهمة في اقتصادات شركاء العراق التجاريين لذا فان انتاج النفط الخام وصادراته في عام ٢٠١٠ من المتوقع ان يتجاوز مستواه الذي كان عليه في السنوات الخمس الاخيرة كأستجابة لارتفاع الطلب العالمي على الصادرات النفطية والتقدم الذي احرز في مجال الاستثمار الاجنبي هذا القطاع .

ثالثا – قطاع الصناعة التحويلية

بعد انخفاض بسيط في عام ٢٠٠٥ سجل هذا القطاع ارتفاعا استثنائياً في العام الذي تلاه ثم ارتفاعات متواضعة لا تزيد على ٢ ٪ في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ . ويتأثر ناتج هذا القطاع هو الاخر بعوامل متنوعة اهمها ارتفاع الكلف ونقص الطاقة ومنافسة المنتجات الاجنبية اضافة الى عدم الاستقرار الامني والشح في التمويل . ونتيجة لتخفيف اثار بعض تلك العوامل فقد شهدت بعض الصناعات التحويلية تحسناً ملموساً وارتفع الانتاج بنسبة تقارب ١٤ ٪ في النصف الاول من عام ٢٠٠٩ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ . ومن المتوقع ان يستمر هذا الارتفاع عام ٢٠١٠ نتيجة لارتفاع الطلب المحلي على بعض المنتجات الوطنية مثل السمنت والطابوق والصناعات الكهربائية والالكترونية وغيرها . وبرغم التحسن النسبي في هذا القطاع الا ان حصته من الناتج المحلي الاجمالي تبقى متواضعة في العام المذكور بحيث لا تتجاوز ٢ ٪ وهي النسبة الاقل تقريباً من بقية القطاعات الاخرى .

رابعاً – قطاع الكهرباء والماء

سجل هذا القطاع ارتفاعات مهمة خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ ولو انها كانت غير منتظمة بسبب الاوضاع المالية والامنية غير المستقرة . وبرغم ارتفاع نسبة نمو هذا القطاع في النصف الاول من عام ٢٠٠٩ والتي بلغت نحو ١٩ ٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ الا ان حصته في الناتج المحلي الاجمالي لم تواكب هذا النمو حيث انها كانت تتراوح مابين ١،٥ – ١،٧ ٪ . ويبدو ان الحجم المتواضع لمبيعات هذا القطاع لا يتماش مع حجم الطلب المحلي المتزايد نتيجة لعوامل عدة اهمها المشاكل المالية والصعوبات التي تواجهها وزارة الكهرباء في مجال التعاقد مع الشركات الاجنبية وارتفاع استهلاك الطاقة الكهربائية في الصناعة والقطاع العائلي . ولغرض تحسين طاقة الناتج في المحطات التابعة للوزارة فقد تم رصد ١٨ ٪ من النفقات الاستثمارية في موازنة ٢٠١٠ لهذا القطاع . ومع ذلك وبرغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة الا ان هذه التخصيصات لا تتناسب مع حجم المتطلبات المالية اللازمة لاعادة تأهيل تلك المحطات او انشاء محطات اضافية وبالتالي فأن مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٠ سترتفع قليلاً الا انها لن تكون إكبر من بقية القطاعات .

خامسا- قطاع البناء والتشييد

شهد ناتج هذا القطاع ارتفاعات متفاوتة خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ مع انخفاض قليل عام ٢٠٠٧ وارتفاع قدره (٢٥ ٪) عام ٢٠٠٨ . اما في النصف الاول عام ٢٠٠٩ فقد كانت نسبة النمو ٦ ٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ . ومن المتوقع ان يرتفع ناتج هذا القطاع بمقدار الضعف او اكثر في عام ٢٠١٠ كما يلاحظ من مؤشرات عدة اهمها تحسن الاوضاع الامنية على طرق التجارة الخارجية البرية والانخفاض النسبي في اسعار المواد المستوردة التي يحتاجها هذا القطاع وزيادة انتاج معامل السمنت والطابوق وارتفاع القدرة الشرائية للقطاع العائلي وقروض شراء المساكن اضافة الى ارتفاع نسب التنفيذ لخطة مشاريع البنية التحتية ومنها مشاريع هذا القطاع .

سادساً- قطاع النقل والمواصلات

سجل هذا القطاع انخفاضات مستمرة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لكنه أرتفع بنسبة غير مسبوقة بلغت ٤٩٪ في عام ٢٠٠٨. وفي النصف الاول من عام ٢٠٠٩ ارتفع ناتج هذا القطاع بنسبة ٣٠٪ عن مستواه في نفس الفترة من عام ٢٠٠٨.

وبرغم الانكماش الذي لازم هذا القطاع خلال السنوات الماضية، الا انه من المتوقع ان يشهد انتعاشاً ملحوظاً مستفيداً من النمو الذي بدأ في النصف الاول من عام ٢٠٠٩ ويستمر حتى عام ٢٠١٠. وتعتمد درجة الأنتعاش في هذا القطاع على التحسن في الانشطة الأخرى التي تستلزم توفر خدمات النقل والمواصلات وأيضاً بالتوازي مع تحسن البيئة الاقتصادية في ما يتعلق بازدياد حركة التنقل للسكان وزيادة النشاط في الحركة التجارية والسياحية والنقل الجوي.

سابعا – قطاع التجارة والفنادق والمطاعم

سجل هذا القطاع ارتفاعاً بنسبة ١١٪ عام ٢٠٠٥ و٨٪ عام ٢٠٠٦ مع انخفاض بنسبة ٦٪ عام ٢٠٠٧ الا انه ارتفع بصورة لافته عام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٣ ٪ . وكان هذا القطاع يسهم بنسبة ٧ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الماضية . واكثر مصادر النمو اهمية في هذا القطاع ربما يكون الارتفاع في مبيعات المفرد وزيادة معدل الاشغال في الفنادق خاصة في المواسم الدينية وزيادة عدد المطاعم والمكاتب التجارية بالتوازي مع النمو الاقتصادي وتحسن الظروف الامنية والسياسية. وربما تكون لارتفاع القدرة الشرائية للقطاع العائلي وزيادة حجم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص آثار ايجابية على زيادة المبيعات ومع استمرار تحسن هذه العوامل من المتوقع ان يتوسع نشاط هذا القطاع عام ٢٠١٠ بمعدل نمو يتجاوز الـ ٧ ٪ .

ثامنا – قطاع المال والتأمين

كانت معدلات النمو في هذا القطاع متواضعة خلال السنوات من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨ حيث بلغت على التوالي ٤ ٪ و٨،٥ ٪ و ٣،٩ ٪ و ٩،٥ ٪ وكانت ملكية دور السكن (العقارات) من اكثر مصادر النمو اهمية في هذا القطاع حيث يؤلف ناتجها مابين ٨٨ ٪ و ٩٥ ٪ من مجموع الناتج خلال السنوات المذكورة . وفي النصف الاول من عام ٢٠٠٩ بلغت نسبة النمو ٣ ٪ فقط برغم ان هذا القطاع يسهم بنسبة ١٤ ٪ تقريباً في الناتج المحلي الاجمالي .

وتفيد المعلومات بأن المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية تبذل جهوداً جدية لبناء القدرات وتوفير التقنيات الحديثة وتطوير انظمة المدفوعات والرقابة الامر الذي يقود الى زيادة ربحيتها وتقليل نسب الديون المتعثرة . ومن المتوقع ان تتحسن ظروف الصناعة المصرفية عام ٢٠١٠ من خلال اعادة هيكلية المصارف وزيادة فروعها وتنويع منتجاتها وتطوير البنية التحتية وتوفير قدر من الائتمان يكفي لتلبية الطلب على القروض من قبل القطاعات الاقتصادية. ومن دون شك فأن هذه العوامل وبالتوازي مع اجراءات الاصلاح الاقتصادي الذي تنوي الحكومة القيام بها فأن هذا القطاع من المتوقع ان يشهد تطوراً ملحوظاً في العام المذكور وبنسبة نمو لاتقل عن ٣ ٪ .

تاسعا – قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية

خلال السنوات الخمس الماضية كانت نسب النمو في هذا القطاع غير منتظمة اعلاها (٥١ ٪) في عام ٢٠٠٦ . وفي النصف الاول من عام ٢٠٠٩ ارتفع معدل النمو بنسبة ٨ ٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ وتؤلف الخدمات الحكومية اكثر من ٩٠ ٪ من ناتج هذا القطاع . ويحتل ناتج هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث الاهمية بعد قطاع النفط الخام حيث تتراوح حصته في الناتج المحلي الاجمالي مابين ١٤ ٪ و١٩ ٪ . ومن المتوقع ان ينمو هذا القطاع بنسبة مهمة في عام ٢٠١٠ مع تحسن تجهيز الطاقة الكهربائية وارتفاع مصروفات المحافظات التي تركز على الخدمات العامة المدعومة .

ولابد من الاشارة الى ان هذا التقرير يستند على البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للاحصاء وصندوق النقد الدولي وبعض المعلومات التي نشرتها وسائل الاعلام . ونظراً لما يشوب تلك البيانات من عيوب ونواقص سواء من حيث العرض والتبويب او من حيث التغطية لذا فأن استعمالها لابد ان يكون بالضرورة محدوداً.

ان اي تقدير حكيم لآثار السياسات الحكومية على كل مكون من مكونات الناتج المحلي الاجمالي لابد ان يعتمد على مدى تيسر الاحصائيات الحديثة الشاملة والدقيقة ودراستها بعناية لغرض استخراج مؤشرات الاداء الاقتصادي ليس عن الماضي القريب فحسب وانما ايضاً عن المؤشرات المحتملة لحالة الاقتصاد في المستقبل . وبسبب عدم توفر مثل تلك الاحصائيات بالشكل المطلوب فأن النتائج الواردة بهذا التقرير ينبغي تفسيرها بحذر.

برغم الانكماش الذي لازم هذا القطاع خلال السنوات الماضية، الا انه من المتوقع ان يشهد انتعاشاً ملحوظاً مستفيداً من النمو الذي بدأ في النصف الاول من عام ٢٠٠٩ ويستمر حتى عام ٢٠١٠. وتعتمد درجة الأنتعاش في هذا القطاع على التحسن في الانشطة الأخرى التي تستلزم توفر خدمات النقل والمواصلات وأيضاً بالتوازي مع تحسن البيئة الاقتصادية في ما يتعلق بازدياد حركة التنقل للسكان وزيادة النشاط في الحركة التجارية والسياحية والنقل الجوي.

الاقتصادي | العدد (1816)السنة السابعة -الثلاثاء (8) حزيران 2010

أوساط اجتماعية واقتصادية تعد نسب الفقر التي أعلنتها وزارة التخطيط بانها خطيرة

بغداد / المدى الاقتصادي- وكالات

عدت اوساط اقتصادية واجتماعية نسبة الفقر التي اعلنت عنها وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والبالغة ٢٣٪ من سكان العراق، بانها ارقام خطيرة ومذهلة فيما يملك العراق ثالث اكبر احتياطي للنفط في العالم بلغ بحسب تقديرات الخبراء اكثر من ١١٥ مليار برميل.

وقال الخبير الاقتصادي غازي الكناني لـ (المدى الاقتصادي): ان النسب التي ذكرتها وزارة التخطيط تنذر بخطر كبير يحدق بالمستوى المعيشي والاقتصادي في وقت كان المواطن يتطلع الى خدمات وبنى تحتية في القطاعات الاقتصادية كافة .

واضاف الكناني : انه بعد مرور اكثر من سبعة اعوام على التغيير السياسي في العراق لم يلمس المواطن أدنى مستويات الجوانب الخدمية على الرغم من الموازنات الاستثمارية الكبيرة معللاً ذلك بسبب حالات الفساد المالي والاداري وضعف الادارات التنفيذية .

الى ذلك تحدث المواطن أبو أحمد لوكالة أنباء (شينخوا) قائلاً : لقد تعقدت أمور الحياة وارتفعت الأسعار بشكل كبير وأصبحت لا تتناسب مع مدخولات أكثر قطاعات الشعب العراقي ومنهم أنا "، مبينا أنه يعمل بالأجر اليومي وعمله متذبذب بين يوم وآخر بسبب تزايد معدلات البطالة وتردي الأوضاع الأمنية وارتفاع درجات الحرارة في الصيف الأمر الذي يجبره على التوقف عن العمل أحيانا .

وأشار إلى أنه يحتاج إلى أكثر من ثمانية دولارات يوميا لسد حاجات عائلته المكونة من سبعة أشخاص ، موضحا أنه يحصل على ١٢دولارا في اليوم الذي يجد فيه فرصة عمل ، مؤكدا أن مصاريفه تتعدى مدخولاته، ولهذا يستدين من أصدقائه مما يولد أعباءً إضافية على ميزانيته الخاصة.

وتؤكد وزارة التخطيط أن نسبة الفقر في العراق بلغت ٢٣ بالمئة، أي ما يعادل سبعة ملايين من اصل أكثر من ٣٠ مليون من السكان هم تحت خط الفقر ودخلهم لا يزيد على ٣٧ الف دينار في الشهر (الدولار يساوي ١١٨ دينارا عراقيا).

وقال مصدر اعلامي في الوزارة : إن " ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر ، وهذا يتطلب اتخاذ اجراءات عاجلة وسريعة لتغيير هذا الواقع وتخفيف واقع الفقر في العراق " .

وأضاف: أن هناك خطة خمسية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ أشرفت على وضعها لجنة متخصصة برئاسة وزارة التخطيط ، مبينا" أن هذه الخطة تركزت على محاور عدة أهمها تغيير معيشة الفقراء من خلال خلق بيئة صحية أفضل للفقراء وخلق بيئة تعليمية أفضل وتحسين دخلهم من خلال توفير فرص عمل .

وتابع المصدر " وفقا لمعطيات أخرى ، فان نسبة الفقر في العراق في تزايد مستمر"، لافتا الى ان مستوى البطالة في العراق نحو ٣٠ بالمئة منذ عام ٢٠٠٣ أما الان فان مستوى البطالة انخفض الى ١٥بالمئة.

وأشار المصدر إلى أن الخطة الخمسية أعدت بشكل مباشر من قبل وزارة التخطيط ، وجاءت متكاملة وتلبي الواقع العراقي وليست خطة حالمة كما يقول البعض وانما خطة واقعية تنفذ وترتبط بالواقع العراقي.

أما حسين أحمد (٤٠ عاما) ، موظف حكومي ، فتساءل عن الوارادت النفطية التي تحققها البلاد شهريا وتصل في معظم الأحيان الى أكثر من أربعة مليارات دولار وفقا لما تعلنه وزارة النفط شهريا، والى أين تذهب، ولماذا لا يلمس المواطن أثرا لها على أرض الواقع سواء على شكل خدمات أو دعم لبطاقة المواد الغذائية التي أصبحت أكثر فقرا من المواطن نفسه ؟ وفي الأسبوع الماضي ، أعلن عاصم جهاد الناطق بإسم وزارة النفط ، في تصريح صحفي ، أن إيرادات العراق النفطية خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي بلغت ١٧ مليار دولار ، وهي تتجاوز توقعات الميزانية العامة بأكثر من مليار دولار.

ودعت بعثة الأمم المتحدة في العراق إلى تقاسم إيرادات النفط العراقي في جميع أنحاء العراق بما في ذلك إقليم كردستان العراق ومحافظة كركوك،مؤكدة وجود عجز في جميع الميادين الاقتصادية في البلاد ومحدودية في مشاريع الاعمار.

وقال رئيس بعثة الأمم المتحدة آد ميلكرت في تقرير قدمه لمجلس الأمن الدولي في الخامس والعشرين من ايار الماضي: إن "الأمم المتحدة تنصح جميع الأطراف بالتركيز على تقاسم الإيرادات النفطية في جميع أنحاء العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان العراق وكركوك واتخاذ الخطوات الكافية بهذا الخصوص لحل مشاكل البلاد الاقتصادية". من جهته اكد عادل عبدالمهدي نائب الرئيس العراقي في كلمة له اليوم خلال حضوره المؤتمر الثالث لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه الرئيس جلال طالباني ان "الشعب العراقي بحاجة ماسة للخدمات والصحة والتعليم وتوفير فرص العمل ،فضلا عن حاجته لعلاقات اقليمية جيدة ،وبلد حر ومستقل". ويؤكد المراقبون ان الاوضاع المعيشية لأغلب العوائل العراقية الفقيرة تسير نحو الأسوأ في ظل الظروف الحالية ،خصوصا بعد تراجع الدعم الحكومي لنظام البطاقة التموينية الذي بدأ عام ١٩٩١ ، الى جانب تزايد الفساد المالي والاداري واستفحال البطالة وبروز ظاهرة التمايز الطبقي بين مكونات المجتمع .

"سر الرأسمال" ..

لماذا لا تزدهر الرأسمالية في البلدان الفقيرة؟

ترجمة / عادل العامل

لقد أصبح واضحاً الآن أن سقوط جدار برلين و انهيار الشيوعية في معظم الأماكن في العالم لم يؤديا إلى ازدهار ظاهر للعيان للرأسمالية في العالم النامي و ما بعد الشيوعي. و قد وجه المفكرون الغربيون اللوم في هذا إلى كل شيء، من افتقار هذه البلدان لموجودات أو أصول قابلة للبيع إلى " توجهها العقلي " اللامقاولاتي entrepreneurial بشكلٍ متأصّل.

في هذا الكتاب، نجد الاقتصادي البيروفي المعروف و مستشار لرؤساء دول و رؤساء حكومات هيرناندو دي سوتو يقترح و يناقش سبباً آخر : غير أن البلدان الفقيرة بعد الشيوعية لا تمتلك الموجودات لجعل الرأسمالية تزدهر فيها، و كما يوضح دي سوتو عن طريق مثال، في مصر، أن الثروة التي يراكمها الفقراء تساوي ٥٥ ضعف مقدار مبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل على الإطلاق هناك، بما فيه المنفَق على إنشاء قناة السويس و سد أسوان.

لا، إن المشكلة الحقيقية هي أن مثل هذه البلدان عليها مع هذا أن تؤسس و تطبّع شبكة القوانين الخفية التي تحوّل الأصول أو الموجودات من رأسمال (ميت " إلى سائل). ففي الغرب، تسمح لنا القوانين الموحَّدة برهن بيت لزيادة المال من أجل مضاربة جديدة، و السماح بتقطيع قيمة شركة إلى سلع كثيرة جداً قابلة للمتاجرة بها علناً، و التمكين من السيطرة على المِلكية و تثمينها بقوانين موافَق عليها تسري عبر الأحياء، و البلدات، و الأقاليم. هذه البنية التحتية الخفية لـ " إدارة الموجودات " ـ المسلَّم بها في الغرب، حتى و إن وُجِدت تماماً فقط في الولايات المتحدة على مدى المئة سنة الماضية ـ هي المكوّن المفقود للنجاح مع الرأسمالية، كما يؤكد دي سوتو. لكن حتى و إن كانت تلك الصلة قانونية أساساً، فهو يحاجج بأن عملية جعلها عنصراً مطبَّعاً في المجتمع تمثل تحدياً سياسياً أكثر من كونه أي شيء آخر.

و لقد قام دي سوتو، مع حشد من الباحثين، بالبحث عن دليل من الاقتصادات المكافحة من مختلف أنحاء العالم يُدعم طروحاته. و النتيجة هي نظرة فاتنة مؤيدة بقوة إلى العنصر الواحد الذي يكبح الكثير من الدعم العالمي عن تطوير الأسواق الحرة الصحية.

و في تعليق لآدم واسَرمان من فيينا على ما أورده دي سوتو في كتابه هذا يقول الكاتب: إن المحاولات الساعية لشرح السبب في أن العالم الثالث مختلف عن العالم المتطور يميل إلى الوقوع بين قطبين. فهناك عند طرف أولئك الذي يلتمسون نقطةً أرخميديسيةً ـ السبب الأساسي الوحيد الذي سيجعلنا نحرك سريعاً البلدان النامية إلى أعلى السلم الاجتماعي-الاقتصادي. و تمتلك مثل هذه التفسيرات فضيلة كونها مفيدة للناس الذين يعملون فعلياً في (التنمية)، لأنها تُقنعنا بأننا نعرف كيف تُحدث تغييراً أساسياً، لكنها تُفرط في التبسيط، و زيادة التوقعات فقط لرؤيتها محبَطةً بفعل تعقيدات العالم الواقعي و انعطافه الحاد التاريخي.

و في القطب الآخر هناك تفسيرات متعددة الأوجه تأخذ في الحسبان التاريخ، و الثقافة، و الاقتصاد، و الدين ـ الساحات التسع بكاملها. و قد تكون مثل هذه البيانات أكثر إرضاءً من الناحية الفكرية، لكنها غالباً ما تؤدي إلى الاحباط عن طريق اقناعنا بأن المشاكل على درجة عالية من التعقيد و مقاومة الاصلاح بالنسبة للحلول العملية.

إن كتاب (سر الرأسمال) في أكثره يقع في المعسكر الأول. فمؤلفه، هيرناندو دي سوتو، هو أحد المصلحين المفكرين الأكثر إخلاصاً في العالم الثالث. و هو يريد يائساً القيام بشيء لمساعدة الفقراء، و كان مؤثراً بشكل بطولي ـ و ناجحاً ـ في المحاججة ضد حلول سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي الفاشلة الرائجة طويلاً في أميركا اللاتينية.

و الآن هو يريد أن يتجاوز النقد إلى أجندة إيجابية للتغيير. و مستندات دي سوتو ما قبل الرأسمالية تجعل نقده الأولي مقنعاً بوجه خاص : إن الرأسمالية الحقيقية في معظم العالم محصورة في نخبة صغيرة، بينما يبقى الباقون في الخارج ينظرون إليها.

و المسألة هي ما إذا كان حل دي سوتو مقنعاً بالمستوى نفسه فهو لا يعتقد بأن الفقر سببه المقاصد الشريرة للرأسماليين أو البلدان الرأسمالية (و لو أنه يُقر بأن المصالح القوية في البلدان النامية لا تريد جعل النظام أكثر شمولية inclusive ـ و هو موضوع يمكن أن يتطلب نقاشاً أكثر). و لا هو بسبب الثقافة أو أية عيوب موروثة لدى الفقراء، أو لدى البلدان الفقيرة. لا، فالمشكلة الحقيقية تكمن في نوع من العمى الفكري أو التاريخي، الذي منع كل واحد من رؤية ما المصدر الحقيقي للثروة : الملكية الحقيقية، أو بدقة أكثر حقوق الملكية المقبولة اجتماعياً و المحدَّدة بشكل جيد. و حالما يمتلك المجتمع هذا، فإنه يمتلك سر الرأسمال، نظراً لكون هذه الأصول أو الممتلكات يمكن عندئذ استخدامها لإيجاد القروض، الائتمان، الضمان، المسؤوليات القانونية و كامل أدوات الرأسمالية.

إن من الصعب التأكيد، عند النظر إلى التجربة الحقيقية للعالم غير المتطور و النامي، بأن الافتقار إلى حقوق الملكية لا يشكل عائقاً ضخماً للنمو الاقتصادي. و لقد قام دي سوتو و فريقه بعمل هائل في توثيق كيف يكبح ذلك و يحبط الفقراء و المحرومين.

لكن من الصعب بالدرجة نفسها الاعتقاد بأن هذا هو المفتاح أو السبب الوحيد. و بدقة أكثر، يبدو ـ من تقرير دي سوتو عما هو مطلوب ـ أن امتلاك حقوق الملكية هو نوع من " ما بعد السبب meta-cause "، إنه يعتمد على حشد من التطورات الأخرى في الاقتصاد، في المجتمع، في النظام السياسي ، في النظام القانوني، في المعايير و الأعراف غير الرسمية، بحيث يكون من العملي على نحو صعب الاشارة إليه بأنه (الحل) لمشكلة فقر العالم الثالث. و وفقاً لهذا السبب، يبدو من غير المحتمل إيضاح أن البلدان المتطورة تمتلك أنظمة معقدة لحقوق الملكية، و إن كانت مفيدة، سيكون أمراً كافياً للأخذ بنظر الحسبان بالنسبة لتطور أنظمة مماثلة في البلدان النامية.

فلو كان دي سوتو على صواب، فلماذا تتطور الصين بهذه السرعة، من دون أي شيء كنظام الملكية الشامل الذي يرى أنه أساسي؟ لماذا بدأ التطور الاقتصادي الأوروبي سابقاً بقية بلدان العالم بقرون قبل أنظمة الملكية التي لم تصل، في معظم البلدان الغربية، إلا في المئة سنة الأخيرة؟

و كوصفة للعمل، يمكن القول إن كتاب (سر الرأسمال) ممتاز في إشارته إلى بُعد التطور الذي أُهمل، و اكتشاف ما يتولى الإتيان بالفقراء المتمدنين حديثاً إلى الاقتصاد الحديث، لكنه غير كاف، كبيان مُرض لما يُسبّب الفقر أخيراً و لماذا تكون بعضُ البلدان غنية و أخرى ليست كذلك. و من أجل هذا، ينبغي للواحد أن يذهب إلى كتب مثل (غنى و فقر الأمم The Wealth and Poverty of Nations) لديفيد لاندز ، أو (بنادق، و جراثيم و فولاذ Guns, Germs and Steel) لجارد دايموند.

عن / Amazon

أزمـــــة الـنـقـد الـعـالـمـيـة

ترجمة اسلام عامر

من الحكمة ان نخطو الى الوراء في خضم هذه المحنة و ان نحاول فهم السياق التاريخي لما حدث في الماضي تلك الخطوة ستؤمن لنا القدرة على التنبؤ بالاحداث التي يمكن ان تستمر على المدى البعيد و تقدم لنا الادلة المحتملة الى ما يمكن ان تؤول اليه الاحداث و تطوراتها. و يلاحظ الاقتصادي جون كينيث غالبريث ان :"ليست الافكار عدو الحكمة التقليدية و انما مسيرة الاحداث" فأذا استطعنا ترتيب اجزاء اللغز التاريخي ترتيبا صحيحا و ان نضع الصورة المتكونة قرب صورة الاحداث الحالية لأستطعنا ايجاد الصورة الاساسية و بذلك سنكون على فهم و ادراك كبيرين لما يحدث و ما يحتمل حدوثه الامر الذي يمكن ان يؤتي ثماره في توجهنا الاستثماري.

إن السبب الأكبر من وجهة نظرنا في حدوث هذه الازمة الاقتصادية (على الرغم من وجود اسباب اخرى غيره) هو ان العالم قد عانى من نظام نقدي معيوب و ذلك منذ الحرب العالمية الاولى، لنلقي نظرة على سبب ذلك و على الكيفية التي آلت بنا الى هذا المأزق الحالي.

كما قال جون كندي ذات مرة: "ليس الكذب و انعدام الشرف و التلفيق هو العدو الدائم للكذب، بل حتى الأسطورة و الإصرار المتواصل على المبادئ الخاطئة و الاقناع و انعدام الواقعية".

فيبدو ان العالم يتصارع مع الاسطورة التي تقول ان العملة الورقية يمكن ان تدير بفعالية و على نحو لا يخلق اي نوع من التشوهات الواسعة النطاق و عدم الاستقرار الطويل المدى، لنلقي نظرة على الكيفية التي تجلت بها تلك الاسطورة، حيث ان ما خلقته هذه الاسطورة هو اختلال في اداء الوظائف. و كذلك ان نعرف الطريقة التي اثرت بها على الازمة الحالية. غالبا ما نجد انه من المفيد ان نستخدم السوق الحرة كقاعدة و من ثم نقوم بتحليل الاخطاء الموجودة فيها لنحاول فهم مكمن المشكلة الحقيقة. ففي معايير سوق الذهب العالمية الحرة،و كما يفترض دايفيد ريكاردو في نظريته (الفائدة النسبية) ان التجارة تتوازن في نهاية المطاف على المستوى دائم بين الشركاء التجاريين بالنسبة لفوائدهم المشتركة. و لقد ناقشنا هذا الامر سابقا لكن من المهم ان نفهم الميكانيكة التي تعمل بها هذه النظرية. فأذا كان البلد و لنفترض انه (س) (و لنطلق على ذلك البلد المانيا جدلا) يدير فائضا تجاريا مع البلد (ص) (و لنفترض ان هذا البلد هو اليونان جدلا) و ذلك بموجب السوق الحرة، فان اليونان يستورد البضائع لكن يتوجب عليه ان يصدر الذهب لقاء ذلك الاستيراد. فبهذه العملية سينخفض النقد المتداول (و هو الذهب) و اسعاره بالمقابل ايضا، بينما سيرتفع النقد المتداول الالماني (و هو التزود بالذهب) الامر الذي يدفع الاسعار الى الصعود. و في النهاية فأنه سيتم الوصول الى موزانة دائمة حيث ان الاسعار منخفضة بما فيه الكفاية في اليونان بحيث لا يتوجب عليها تصدير الذهب بينما تكون الاسعار مرتفعة بما فيه الكفاية بحيث لا يتوجب عليها تصدير قيمة الذهب بالسلع كما هو الحال مع اليونان. و في نهاية المطاف ستكون الموازنة بين الذهب و السلع قد وصلت الى مستوى دائم من الانتاج و الاستيراد موصول بين البلدين و بهذه الطريقة ينتفع كلاهما و سيركز كلاهما على انتاج تلك البضائع التي تحقق لهم الفائدة النسبية الاقوى (او تحقق لهم اقل نسبة من انعدام الفائدة النسبية على الاقل).

ان احد مشاكل صنع العملات الورقية هي انها لا تقوم بموازنة التجارة كما يقول ريكاردو لان معايير الذهب ليست مكتملة لتعمل بهذا الاسلوب.

و ثمة عيب اخر و هو ان العملة الورقية تميل الى تعزيز عيبها هذا في قاعدة السوق الحرة، فأن نسبة مئة بالمئة من العملة الذهبية او مئة بالمئة من العملات الذهبية القابلة للتحويل التي تعود لنظام سوق ريكاردو الحرة لا تسمح بمستويات مفرطة من الديون المبنية على قواعد نظامية.

فيجب ان تكون كل اونصة من الذهب المستعار موجودة و ان يقوم صاحبها الأصلي بأعارتها، و يمكن ان تتواجد عقود الدفع بالمقدم المؤقتة لكن يجب ان تقوم احد البورصات بالتعامل مع هذا الأمر و ادارته وفق تنظيمات محددة من شأنها ان تجعل من الطرفين متساويين وفقا للطرق الاقتصادية و حتى انتهاء الصلاحية، و هذا يعني ان المصارف لا تستطيع ان تجزئ ودائعها لتستطيع ان تقرض اكثر مما تملك واقعيا.

و ليست السوق الحرة ذات القيم المبنية على الذهب وسيطة بين الاطراف الاستثمارية و المستثمرين فقط، بل هي عجلة حرة لهؤلاء المخاطرين و المقامرين. فلا تستطيع الحكومات ان تنفق اكثر مما يستعيرون او يفرضون ضريبة او اي زيادة في المصروفات على اساس انها نسبة من الناتج المحلي الاجمالي الذي يمكن للعامة ان تميزه و بسهولة و الذين يجب ان يتم اخذ موافقتهم في سبيل تمديده، فأن أرادت الحكومة ان تنفق مليون اونصة من الذهب يتوجب عليها امتلاكها في بداية الأمر، أما عن طريق الاستعارة او عن طريق عوائد الضرائب.

الاقتصادي | العدد (1816)السنة السابعة -الثلاثاء (8) حزيران 2010

المرصد الاقتصادي

تقدم القطاع المصرفي في تداولات الاسبوع الماضي لأسهم البورصة

متابعة /علي الكاتب

اظهرت تداولات سوق العراق للاوراق المالية في جلسات الإسبوع الماضي انخفاضا وارتفاعا في معدلات اسهم الشركات بواقع انخفاض معدلات اسعار ١٣ شركة، وإرتفاع معدلات أسعار ١٢ شركة أخرى من بين ٤١ شركة متداولة خلال جلسات الأسبوع الماضي لمبالغ تقدر بأكثر من ٥٨٤ مليون دينار(٤٩٩ الف دولار)، وشهدت الجلسات بحسب نشرة بيانات البورصة ، تداول أكثر من ٢٩٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٥٨٤ مليونا و٥٤٨ الف دينار (٤٩٩ الف دولار)، من خلال ٢٣٦ عقد تداول منها ٣٣ عقد شراء لمستثمرين لغير العراقيين بقيمة ٥٨ مليون دينار في قطاع المصارف والصناعة والخدمات والفنادق، وعقد بيع واحد بقيمة ٨٣٧,٩ الف دينار في قطاع الصناعة.

فيما بلغ عدد الشركات المتداولة ٤١ شركة من أصل ٨٤ مدرجة الكترونيا،كما إنخفضت معدلات أسعار ١٣ شركة منها وإرتفعت معدلات أسعار ١٢ أخرى، فيما حافظت ١٦ شركة على معدلاتها خلال الجلسة السابقة.

صباح رشيد مستثمر في البورصة العراقية قال: أن الجلسات الماضية تميزت بإرتفاع عدد الشركات التي تم تداولها، كما توزعت التداولات على مختلف القطاعات وظهور القطاع الصناعي الذي كان الأكثر تداولا ،حيث سجلت شركة صناعات الكارتون أعلى نسبة تداول بالأسهم بلغت ٩١ مليون سهم.

مشيرا الى ان القطاع المصرفي كان دائما الأكثر مبيعاً وتداولا العام الماضي الا انه منذ بداية العام الحالي شهد تراجعا لصالح قطاعات اخرى منها الصناعات المختلفة وقطاع الفنادق.

و قال احمد الرفيعي ممثل شركة (أفق السماء) للاستثمارات المصرفية في تداولات البورصة: أن هذا التراجع للقطاع المصرفي يعود لاسباب من بينها عمليات الارتفاع الدائم لرؤوس اموالها الأمر الذي يؤدي الى انخفاض اسعار اسهمها بسبب كثرة العرض، فضلا عن خفض معدل الفائدة من قبل البنك المركزي الذي قلل من الأرباح السهلة التي كانت المصارف تحصل عليها.

وكانت الشركات الأكثر تسجيلا للربح شركة الأعمال الهندسية التي إرتفع معدل سعر اسهمها بنسبة ٩,٨٪ لتغلق على دينارين و ٥٧٠ فلسا للسهم، ومصرف كردستان بنسبة ٩,٧٪ لتغلق على دينار و ٩٢٠ فلسا للسهم، وفندق السدير بنسبة ٥,٨٪ لتغلق على ٤٥ دينارا للسهم، والمعدنية والدراجات بنسبة ٥,٥٪ لتغلق على دينارين و ١١٠ فلوس للسهم، وتسويق اللحوم بنسبة ٣,٣٪ لتغلق على سبعة دنانير و ٥٠٠ فلس للسهم.

أما الشركات الأكثر خسارة فكانت كل من الشركة الأهلية للإنتاج الزراعي التي انخفضت بنسبة ٨٪ لتغلق على دينار و ١٠ فلوس للسهم، والأمين العقارية بنسبة ٧,٧٪ لتغلق على دينار و ٦٦٠ فلسا للسهم، ومصرف الموصل بنسبة ٥,٨٪ لتغلق على ٩٦٠ فلسا للسهم، والإنشائية الحديثة بنسبة ١,٥٪ لتغلق على دينار و ٣٠٠ فلس للسهم، والبادية للنقل العام بنسبة ١,٤٪ لتغلق على ١٢ دينارا للسهم.

وتميز القطاع الصناعي بحصوله على أعلى حجم للتداول بنسبة ٣٥٪ من خلال ١٣٤ عقدا بقيمة تجاوزت ٢٠٤ ملايين دينار على ١٣ شركة مصرفية، إرتفعت معدلات أسعار خمس منها، وإنخفضت معدلات أسعار ثلاث اخرى، فيما حافظت خمس شركات على معدلاتها خلال الجلسة السابقة.

وجاء القطاع المصرفي ثانيا من حيث حجم التداول بنسبة ٣١٪ من خلال ٦١ عقدا بقيمة تجاوزت ١٨٤ مليون دينار على ١٣ شركة مصرفية، إرتفعت معدلات أسعار اربع منها وإنخفضت معدلات ثلاث اخرى، فيما حافظت ست شركات على معدلاتها خلال الجلسة السابقة.

وجاء القطاع الفندقي ثالثا من حيث حجم التداول بنسبة ٣٠٪ من خلال ١٨ عقدا بقيمة تجاوزت ١٨٠ مليون دينار على ست شركات فندقية، إنخفضت معدلات أسعار ثلاث منها، وارتفعت معدلات شركتين، فيما حافظت شركة واحدة على معدلها خلال الجلسة السابقة ،في حين كان التداول بسيطا على القطاع الخدمي وخجولا على قطاعي التأمين والزراعة.

ومن الجدير بالذكر ان البورصة العراقية تعقد خمس جلسات اسبوعية من الأحد الى الخميس لعدد من الشركات المساهمة والمسجلة فيها والبالغة ٩١ شركة ٨٤ شركة منها مدرجة الكترونياً.

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

نسبة الفقر في العراق

■ عباس الغالبي

تكاد تكون نسبة الفقر التي اعلنت تقارير حكومية من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي خطيرة الى الحد الذي يجعل الحكومة أزاء جدلية الفقر والغنى، ففي الوقت الذي يمتلك العراق مامقداره اكثر من ١١٥ مليار برميل من الاحتياطي ؤالنفطي فضلاً عن الاحتياطي الغازي الهائل، يترنح تحت خط الفقر اكثر من ٧ ملايين نسمة عراقي من دون أدنى مستلزمات العيش المكفول شرعاً ودستوراً وشعارات رنانة ترفعها الطبقة الحاكمة تتعلق بـ (العدالة الاجتماعية) .

وتعد هذه الارقام مذهلة على وفق القياسات العلمية والاقتصادية انطلاقاً من الامكانات التي يفترض ان توفرها الحكومات القادمة لرفع المستوى المعيشي لهذه الاعداد التي تقبع في بحبوحة الفقر، وهي تحتاج الى خطة عمل مدروسة ومتكاملة تبدأ بمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بشكل عام ثم الانصراف الى لجم جماح بعض الظواهر السلبية التي عادة ماتكون نتيجة حتمية لتراجع النشاط الاقتصادي، كالبطالة والتضخم والفساد المالي والاداري، وبعد ذلك الاتجاه الى توفير الخدمات البلدية والسكنية والصحية والتعليمية عبر منظومة تكاملية تستهدف هذه الشرائح من دون غيرها سعياً لتجاوز مشكلة الفقر التي تعد من الظواهر السلبية التي لازمت الاقتصاد العراقي منذ أمد بعيد ، إلا انها تفاقمت بعد عام ٢٠٠٣ بشكل لافت للنظر في ظل عدم الاستغلال الامثل للامكانات الطبيعية التي يمتلكها العراق .

> **من الامور التي يمكن ان تراعى في مثل هذه الحالة ان تضع أولويات للقابعين تحت خط الفقر كمشكلة السكن التي تعد من المشاكل والظواهر التي تغلف مشهد الفقراء والمعوزين وهي في ازدياد دائم مع ازدياد عدد السكان، هذا اضافة الى فرص العمل التي عادة ماتكون غائبة عن الفقراء وهي كذلك من الاولويات التي تتعلق بمشكلة الفقر.**

ومهما كانت الاسباب المؤدية الى ارتفاع نسبة الفقر، فأن المرحلة المقبلة من عمر الحكومة القادمة ستكون في غاية الاهمية من حيث السعي لوضع برنامج اقتصادي واضح المعالم لاتشوبه الضبابية والارتجالية من شأنه الاخذ بنظر الحسبان نسبة الفقر المتصاعدة لوضع خطة ضمن البرنامج الاقتصادي الحكومي تأخذ على عاتقها هذه المشكلة تحديدا والعمل على تخفيفها أولاً ثم ازالتها تدريجياً عن طريق الافادة من الامكانات المادية والطبيعية التي يمتلكها العراق ، ذلك ان ماتضمنته الخطة التنموية الخمسية من مؤشرات لمعالجة مشكلة الفقر لم تعد علاجاً شافياً ، حيث تتطلب هذه العملية اجراءات متخصصة تعالج هذه المشكلة وتتعامل معها بجدية للوصول الى مستويات متدنية من الفقر سعياً للقضاء على هذه الظاهرة المستفحلة.

ومن الامور التي يمكن ان تراعى في مثل هذه الحالة ان تضع أولويات للقابعين تحت خط الفقر كمشكلة السكن التي تعد من اكبر المشاكل والظواهر التي تغلف مشهد الفقراء والمعوزين وهي في ازدياد دائم مع ازدياد عدد السكان، هذا اضافة الى فرص العمل التي عادة ماتكون غائبة عن الفقراء وهي كذلك من الاولويات التي تتعلق بمشكلة الفقر، وكذلك فأن شبكة الحماية الاجتماعية مازالت لا تلبي الطموح وقاصرة عن التساوق مع مشكلة الفقر، مايجعل الحاجة ملحة لاعادة النظر بآليات هذه الشبكة التي شابها كثير من حالات الفساد المالي وهي الان تمثل ضالة الفقراء والمعوزين على اختلاف مشاربهم وانواعهم.

ويبقى الدعم الحكومي مسألة غاية في الاهمية سعياً للتخيف عن ظاهرة الفقر التي شكلت ملمحاً بارزاً من ملامح الحالة المعيشية والاقتصادية لشرائح مجتمعية بعينها.

abbas.abbas80@yahoo.com